



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع

آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر - دراسة تحليلية وتقييمية -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية

الأستاذة المشرف:

طالم علي

إعداد الطالبة:

شويخي هناء

رقم التسجيل:/2013
تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2012-2013

قسم: العلوم الاقتصادية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ

"أُنِيبُ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الآية 88 من سورة هود

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى والدي رحمه الله

إلى والدتي حفظها الله.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى زوجي العزيز وإبني الأتي بمشيئة الله.

إلى أبوايا الثانيان.

إلى كل الأصدقاء وكل من قدم لي يد المساعدة من

قريب ومن بعيد.

إلى كل طالب علم يبتغي به وجه الله.

المخلص:

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يضحى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

حيث يعتبر التمويل الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع.

قامت الحكومة الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع، والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتميمته والتقليل من مشاكله، ومن بين هذه الآليات والتي ركزت عليها دراستنا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين ومدعمهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها لهذا المخطط، ورغم التطورات التي تميز بها القطاع الفلاحي عن باقي القطاعات وقدرته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أقطار العالم المتقدم أو الدول النامية على حد سواء، إلا أننا نجده يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق استمراره وتقليل من فعاليته. ونحاول في الجانب التطبيقي من البحث معرفة مدى أهمية سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة في حل مشاكل التمويل الفلاحي، وإعتبار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كآلية لتطبيق هذه السياسة، ومحاولة تقييم عمل هذا المخطط من خلال أثره على الناتج الداخلي ومستقبل الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الدعم الفلاحي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

Abstract

The agricultural sector is a sensitive nerve in the economies of the world, a country that bothers its agricultural sector to ensure a decent living for its people, by achieving the fullest possible agricultural production, is a nation worthy of respect because it stems from people's attention and needs to achieve a certain level of food security.

It could be argued that whatever the backgrounds development strategy followed, it is supposed to be regaining the agricultural sector of the importance of considering as a sector that affects other sectors significantly, as well as influenced by changes that occur in other sectors.

Financing is the most important means to this sector because of its impact of on its success as well as its effect on the development policy in place for the advancement of the sector.

The Algerian government has established several structures, programs and mechanisms to support this sector, which aims in its entirety to promote, develop and minimize problems of this crucial sector. Among these mechanisms, which focused our study, the National Plan of Agricultural Development, which works to support and help farmers and provide them with the necessary funds in order to achieve the desired objectives of this plan. Even though, an important attention has been given to the agricultural sector and its ability to influence a large scale of economies and social developments in various countries of the developed world or developing countries alike, we find that this sector is still facing many problems and obstacles that hinder its continuation and reduce its effectiveness.

We will try, in the practical side of this research, to recognize how much is important the agricultural supporting policy adopted by the state in solving the problems of agricultural financing, and to apprehend the role of the National Plan of Agricultural Development as a mechanism to facilitate this policy, and that to try to assess the result of this plan through its impact on the gross national product and the future of food security.

Key words: National Plan of Agricultural Development, the National Fund of agricultural development and control.

يشكل القطاع الزراعي أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للنتائج المحلي كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوى العاملة، فضلا عن أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع، إلى جانب مساهمته في توفير جزء كبير من غذاء السكان وتشكل الصادرات الزراعية جزءاً كبيراً من الصادرات غير النفطية...

وقد حظي هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي وهو ما تترجمه تلك الإنجازات المتمثلة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بمشروعاتها والزراعية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة من إدخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة، حيث شهد القطاع تطوراً ملحوظاً رصدت لفائدته الدولة حوافز وتشجيعات كان لها الأثر الإيجابي على نسق نمو الإنتاج في مختلف النشاطات الفلاحية ولو بنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة، لاسيما من خلال توفر صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية والإنتاج الزراعي وهذا من أجل تحسين معيشة الفلاحين والارتقاء بعالم الريف بصفة عامة.

وعليه يمكن القول أن السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر إبتدت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية. فقد تميزت فترة الستينات بتجربة في الإدارة الذاتية وسياسة إعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة. وتحرير النظام وانسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات ورغم ذلك لم تتجح في تحسين أداء القطاع. وتشهد الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع ومساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد. وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا وطرحها في التساؤل الآتي:

ما هي الآليات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي بالجزائر وما مدى فعالية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي؟
- ما هو الاختلاف بين الضمانات المقدمة للانتماء الفلاحي؟

- ما هو واقع القطاع الفلاحي بالجزائر؟
- ما هي أهم البرامج والإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع وترقيته والحد من مشاكله؟

- هل يعد برنامج تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سياسة فعالة على القطاع؟
- ما هو واقع ومستقبل الأمن الغذائي بالجزائر؟

❖ فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- تكمن أهمية تمويل القطاع في نجاح السياسة المتبعة للتمويل.
- تختلف الضمانات المقدمة باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجال تسديده.
- مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات وتطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.
- عرفت الجزائر تزايدا في الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إقامة العديد من الهيئات والبرامج الداعمة له وهذا ناتج عن التحولات التي عرفت في هذا المجال خاصة خلال السنوات الأخيرة.
- عرفت الجزائر منذ تطبيق هذا المخطط عدة تطورات في القطاع الزراعي وهذا ليس بمعنى أنه حقق كل الأهداف المرجوة.
- عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة انتعاشا كبيرا في الأمن الغذائي بسبب تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

❖ أهداف البحث:

من أهم أهداف دراسة هذا البحث:

- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إلقاء الضوء على البرامج والإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع.
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

- التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ما جاء به.
- تقييم أثر هذا المخطط على القطاع الفلاحي وعلى الأمن الغذائي.

❖ أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في إطار السياسات الاقتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء.
- تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.
- المساهمة والاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات بالجزائر.
- المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب على خدمة الأرض.
- إقامة العديد من الصناديق والمؤسسات التي تقوم بمدى الدعم لهذا القطاع.

❖ الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي أجريت حول موضوع القطاع الفلاحي وآليات تمويله والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة:

▪ الدراسة الأولى:

حسينة حوحو، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2002-2003

من أهم أسباب الدراسة بغية التعرف على الإمكانيات التي كانت تزخر بها الجزائر قبل قدوم المستعمر محاولة التعرف على أسلوب التمويل المعمول به خلال المراحل السابقة (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة...) و كيف استطاعت كل مرحلة من تحسين آليات المرحلة السابقة.

أما ما خلصت إليه هذه الدراسة أنه ليس بالضرورة ضخ المليارات الدينارات لتحقيق الهدف بل يجب إتباع إستراتيجية و تخطيط محكم و هذا يعني انقاص الدعم المالي اقتصار الدعم على الفلاحين الذين يملكون مستثمرات فلاحية فقط و هذا يضيع الفرصة على العديد من الشباب الذين لا يملكون أراضي فلاحية و لديهم رغبة في الفلاحة، تسهيل إجراءات التمويل و لامركزية التسيير زادت من الإقبال على الاستفادة من الصندوق

الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، الاهتمام بالإرشاد الفلاحي و الدراسات الفلاحية وكذا إنشاء صناعات فلاحية مكملة من شأنه أن يساهم في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، المبالغ الممنوحة هي مبالغ لا بأس بها بحيث تساعد الفلاح لإحداث التغييرات في المجال الفلاحي.

■ الدراسة الثانية:

مجدولين دهينة، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق و تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006. وتعود أسباب هذه الدراسة إلى سببين مهمين هما الرغبة في التعرف على الإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية الفلاحية، التوصل إلى طرق التمويل الفعالة التي تتماشى مع طبيعة الوسط الريفي. أما أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن الأزمة الفلاحية التي تعاني منها الجزائر ما هي إلا نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها عدم استقرار الأوضاع في الوسط الريفي بالموازاة مع تطبيق سياسات لم تكن ناجحة، تعد مشاكل التمويل عنصرا جوهريا في إعاقة عملية التنمية الفلاحية، عدم الاستغلال الأمثل للمساحات الزراعية الصالحة للزراعة والتأخر الشديد في عمليات استصلاحها، وعدم الاهتمام لحمايتها من الأضرار البيئية.

■ الدراسة الثالثة:

العلة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 1997. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية للقطاع الفلاحي، تشخيص المعوقات و العقبات التي يعاني منها هذا القطاع، وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعاني منها. ومن أهم نتائجها مايلي:

- إن السياسة التنموية التي اتبعت خلال مرحلة التخطيط المركزي قد أضرت بالقطاع الفلاحي، ذلك لأن هذه السياسة التنموية غير متوازنة أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، ويتجلى ذلك من خلال ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بتلك التي نص بها القطاع الصناعي.
- في ظل الاستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر عرف القطاع الفلاحي مراحل تميزت بإصلاحات عديدة.

- أما بالنسبة لتمويل فنجده قد ارتبط بقيود إدارية ذات طبيعة عامة لا تراعي خصوصية القطاع الزراعي وضرورة احترام المدة الزمنية التي يجب أن يسلم خلالها القرض الفلاحي إلى جانب هذا المشكل نسجل انعدام بنوك متخصصة في تمويل هذا القطاع مع الإشارة إلى عدم الاهتمام بالقطاع الخاص الزراعي خلال هذه الفترة.

■ الدراسة الرابعة:

كتفي سلطانه، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005. تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق ونتائج المخطط الوطني ومامدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة و المجتمع الريفي عامة. وقد سمحت النتائج المتحصل عليها بقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه السياسة.

■ الدراسة الخامسة:

دلال بن سمينه، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنك -BADR- وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004

من أسباب هذه الدراسة البحث عن الخلل الموجود عند تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي محاولة الوقوف على مدى فعالية القوانين الصادرة للإصلاح خاصة قانون النقد والقرض اعتبار العشرية الأخيرة (1990-2000) محطة هامة لإصلاح كل من جهاز البنكي و القطاع الفلاحي، تبرير المواقف والقرارات في القطاع الفلاحي، يرجع فشله لنقص الأموال اللازمة للقيام بنشاطه وامتناع الجهاز البنكي بتقديمها إياه اعتبار البنوك محور التطور الاقتصادي و وسيلة فعالة لتحقيق التنمية. ومن نتائج هذه الدراسة القرارات التي أخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول نهوض بالقطاع الفلاحي بدلا من وضع سياسة عقلانية ومحكمة تعتمد على نموذج تنمية يلائم وضعية الاقتصاد في تلك الفترة، عملية الهيكله تهدف إلى إقامة مبدأ التخصص البنكي وتركيز اهتمامات البنوك إن فعالية القطاع الفلاحي الجزائري تقتضى توسيع حدود أغلبية المستثمرات.

❖ منهجية البحث:

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة، ونظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، والاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول وكذا القوانين المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتنظيمي.

❖ محددات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا البحث هي قلة المراجع وقدم الكثير منها و عدم حصولنا على إحصائيات اللازمة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية رغم محاولتنا الكثيرة دون جدوى، وهذا لا يعني عدم حصولنا على البعض منها.

❖ فترة البحث:

في الجانب النظري تم تحديد مفهوم التمويل بصفة عامة والتطرق إلى أهم أنواعه، ثم تخصصنا في التمويل الفلاحي لأنه يمس بموضوع الدراسة ومعرفة أهم المفاهيم حوله وإلى أهم شروط نجاح سياسة التمويل والتطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها القطاع في الجزائر وبما أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أهم هذه المراحل فقمنا بالتعرض له ولمختلف أجهزته، وأهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي، أما الجانب التطبيقي فقد كان عبارة عن دراسة تحليلية وتقييمية حيث تم حصر حدود الدراسة المكانية في الجزائر أما الحدود الزمنية لها فقد تمثلت في الفترة الممتدة من 1983 إلى غاية 2008.

❖ محتويات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها المقدمة العامة، حيث يتناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول التمويل بصفة عامة ثم التطرق إلى التمويل الفلاحي بصفة خاصة وإلى أهم أنواعه وشروط نجاحه، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى واقع القطاع من خلال المراحل التي مر بها بداية من مرحلة التسيير الذاتي وصولا إلى واقع القطاع في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. أما الفصل الثالث فيتناول أثر هذا المخطط على القطاع الفلاحي حيث تم التطرق إلى الدعم الفلاحي لأن منه جاءت فكرة المخطط الوطني لتوسيع مفهوم الدعم الفلاحي. و في الأخير ينتهي البحث بالخاتمة التي تتناول أهم النتائج التي توصل إليها البحث وأهم التوصيات.

تمهيد:

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع، وعليه فهذا العامل من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، لأن مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية ليست بالأمر الهين، لهذا يفكر كل مسير في الطريقة والكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية. سواء كانت هذه الاحتياجات طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل يكون بمصادر ذاتية أو خارجية. حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتيا أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولويتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات وإجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية. وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني أما ما تطرقنا إليه في هذا الفصل هو الإطار النظري للتمويل بصفة عامة ثم تخصصنا في التمويل الفلاحي كما جاء في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التمويل

المبحث الثاني: أنواع التمويل

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي

المبحث الأول: ماهية التمويل

يعتبر التمويل من الضروريات اللازمة لأي قطاع حيث يعد من الركائز المهمة للقيام المؤسسة ويعتبر التمويل من العناصر التي يجب على أي مؤسسة وضع خطة إستراتيجية له، لأن كيفية الحصول عليه ليحقق لنا أكبر العوائد بأقل التكاليف ليس بأمر السهل.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وخصائصه

أولاً: مفهوم التمويل

هناك العديد من التعريفات للتمويل تتباين من تعريف لآخر:

- "هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة."¹

- "هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة."²

- "هو إنتاج سلعة أو تقديم خدمة ضرورة تعيين عمال ومديرين وشراء خدمات وآلات و تجهيز الموقع للإنتاج وهو ما يسمى في لغة التمويل بالاستثمار في أصول كالمخزون والآلات والأراضي والمباني وغيرها من الأصول المختلفة ويقابل ذلك توفير الأموال اللازمة من مصادر مختلفة لتمويل الاستثمارات."³

- يعرف التمويل بأنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات."⁴

- "التمويل هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك."⁵

ونستخلص من هذه التعاريف بأن التمويل هو عملية توفير الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة في الوقت المناسب.

¹ إلياس غفال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 37

² طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 21

³ حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005 ص 2

⁴ عبد الرحمان دعاله بيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، لتمويل الإداري، دار المريح، السعودية، (غير منشورة)، الجزء الثاني، 1993، ص 20

⁵ ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 23

ثانيا: خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بين هذه الخصائص مايلي:¹

1- **الاستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها لفترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها في بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2- **الحق على الدخل:** هو ينبغي أن مصادر التمويل له حق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.

3- **حق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي التزامات أخرى.

4- **الملائمة:** هو يعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل

أولاً: مبادئ التمويل

من خلال معرفتنا لتمويل نجد أن لديه عدة مبادئ من بينها:

1- **ضرورة الموازنة بين المخاطر والعوائد:** أي الموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات من أجل عدم الوقوع في المخاطر.²

2- **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:** من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن على قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم ولذلك القاعدة تتسم على أن من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكن.³

¹ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص77، ص78

² عبد الرحمن دعالة بيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، مرجع سابق، ص30

³ جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص40

3- كفاءة أسواق رأس المال: بها أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسواق حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق الحالية والسوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأصول والسندات في أي لحظة أن المعلومات المتاحة لدى الجهة.¹

ثانياً: أهمية التمويل

تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمرغوب فيها من طرف المؤسسة وهذه الأهمية يتم توضيحها في النقاط التالية:²

❖ مرحلة تمويل الاستثمار:

وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة إضافة إلى تكوين رأس مال عامل والمتمثل في المواد الغيار والمواد الأخرى الموجودة في المخازن.

❖ مرحلة تمويل الإنتاج:

وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات.

❖ مرحلة تمويل التسويق (البيع):

وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلع للبيع حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها ولا تتم هذه المراحل إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعد على مواصلة عملية الإنتاج.

¹ جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحح، مرجع سابق، ص 48

² إلياس غقال، مرجع سابق، ص 37، ص 38

المطلب الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل وطرق التمويل

أولاً: العوامل المحددة لأنواع التمويل

أهم العوامل التي تحدد نوع التمويل المستخدم هي الملائمة الدخل الخطر السيطرة المرنة التوقيت وفيما يلي سنتناول بالشرح كل عامل من هذه العوامل الرئيسية:

1- **الملائمة:** يشير هذا العامل إلى مدى ملائمة الأموال المستخدمة لطبيعية الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها أي بعبارة أخرى أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها.¹

2- **الدخل:** المقصود بالدخل هنا هو أنه كلما كان الدخل المتوقع كبير فيتم التمويل عن طريق الاقتراض والعكس إذا كان الدخل المتوقع منخفض فيتم التمويل عن طريق أموال الملكية.²

3- **الخطر:** المقصود بالخطر هنا هو الضرر الذي يلحق صاحب المشروع نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة الأفراد الذين يتقدمون في الأولوية على الدخل وعلى الموارد عند التصفية.³

4- **السيطرة:** وتعتبر رغبة الملاك في سيطرتهم على الشركة من العوامل التي تلعب دوراً في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة إذا كان الهدف الرئيسي هو المحافظة على السيطرة فيبدو أنه من الأفضل الحصول على أية أموال إضافية عن طريق الدائنين أو الملاك المتنازعين ولكن هذا لا يحدث دائماً.⁴

5- **المرنة:** يقصد بالمرنة تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير تراه مناسباً على مصدر التمويل في المستقبل.⁵

6- **التوقيت:** والمقصود هو تحديد المؤسسة للوقت الذي تدخل فيه إلى سوق مقترضة من أجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط.⁶

¹ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (غير منشورة)، ص 309

² أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الأردن، 2007، ص 93

³ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 101

⁴ جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص 324، 324

⁵ المرجع نفسه، ص 324

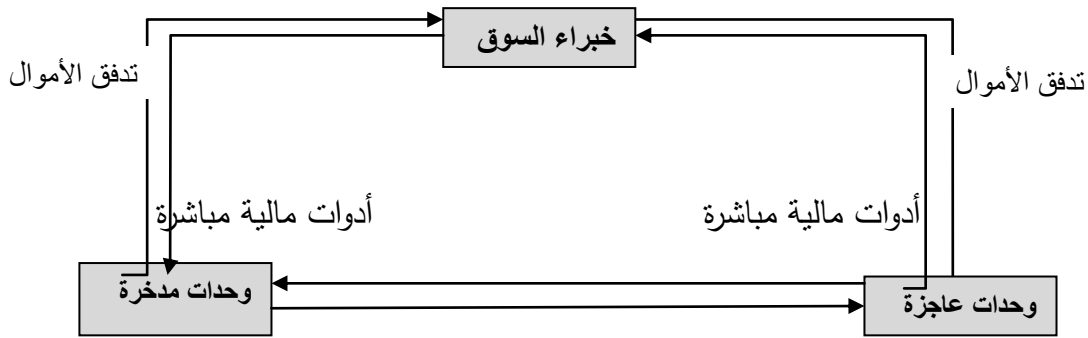
⁶ المرجع نفسه، ص 324

ثانيا: طرق التمويل.

1- التمويل المباشر: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى وحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها وله عدة صور ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد، حكومة).¹

الشكل الموالي يوضح هذا النوع من التمويل:

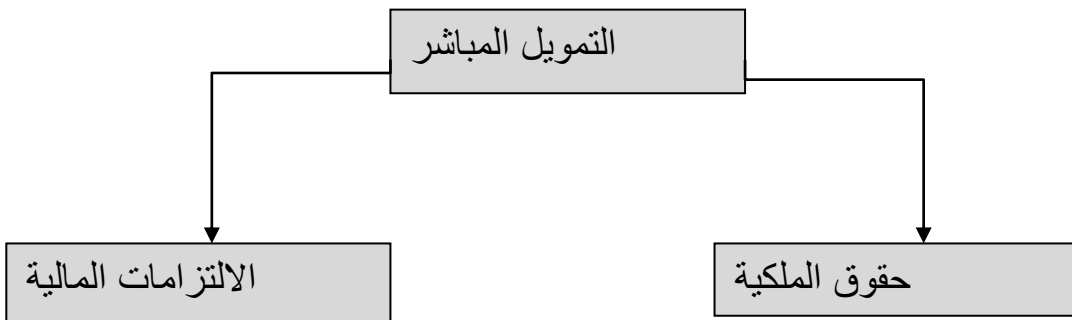
الشكل (1-1): قنوات التمويل المباشر



المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 89

1-1 أنواع التمويل المباشر: تظهر أنواع التمويل المباشر من خلال الشكل التالي :

الشكل (2-1) أنواع التمويل المباشر

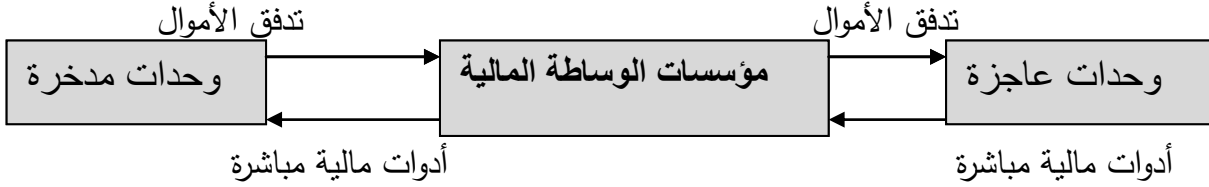


المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 21

¹مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 196

2- التمويل الغير المباشر: هذا النوع من التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية وهذه العملية تركز على تدخل الوسطاء الماليين.¹

الشكل (1-3): قنوات التمويل غير المباشر



المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص 92

المبحث الثاني : أنواع التمويل

إن عملية إمداد المؤسسات تعد جد مهمة لتوفير احتياجاتها وإشباع جميع رغباتها وسد حاجياتها من السيولة حيث تتوفر وتتعدد مصادر التمويل المتاحة لهذه المؤسسات ويكون هذا الاختيار وفقا للطرق المثلى للتمويل وفي هذا المبحث سوف نقوم بتوضيح كل مصدر على حدي.

المطلب الأول: تصنيف التمويل حسب المصدر

من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي وخارجي

أولاً: التمويل الداخلي (ذاتي): وهي مصادر تمويل ذاتية أي تعتمد على مواردها الذاتية المد من الاحتياطات والأرباح المتراكمة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا على الموارد المتاحة.²

أ- أهمية التمويل الداخلي: يعتبر التمويل الداخلي من المصادر الأقل تكلفة لكن من الصعب أن تعتمد المؤسسة بصفة كاملة على التمويل الداخلي لتمويل استثماراتها فعادة ما تتجاوز حجم الاستثمارات هذا المورد فتظهر ضرورة اللجوء إلى مصادر خارجية عند عدم كفايتها وقد دلت الدراسات أن نسبة التمويل الداخلي إلى إجمالي مصادر التمويل تتراوح بين 70% و 80 % في دول عربية كبيرة ففي فرنسا الربح يغطي 5% من إجمالي التمويل بينما في الدول الأخرى تصل النسبة إلى 10%.³

¹ خديجة لحر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وأفاق، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص22

² مصطفى رشدي شيخه، مرجع سابق، ص186

³ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية، 2012، ص ص176-179

ب- مزايا وعيوب التمويل الداخلي (الذاتي): وتتمثل في مايلي:¹

المزايا

- تعتبر أهم مورد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى.
- استخدام الأرباح المتحققة في التمويل يمنحها الاستقلالية النسبية وحرية الحركة .
- مخصصات الاهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي فهي أموال معفية من الضرائب.
- زيادة مقدار الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدر كبير على زيادة حق الملكية فيمكن من رفع مقدار الاستثمارات.
- الاستقلالية تجاه البنوك والمؤسسات المالية.
- السرعة في اتخاذ قرار الاستثمارات.
- تحقق الاستثمارات بأقل تكلفة ممكنة وتفاذي المخاطر المالية على الضائقة المالية.
- لا يصحب زيادة في أسهم الشركة وبالتالي تنفادي زيادة الأصوات في مجلس الإدارة.
- يعطي للمؤسسة حرية أكبر في اختيار الاستثمارات دون قيد أو شرط أو ضمانات.

العيوب:

- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو يؤدي الى عدم رضا أصحاب الأسهم.
- عند الاعتماد الكلي على هذا المورد المحدود يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة في السوق المالية.
- قد يصاحب إعادة استثمار الأموال من التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي المواد.

ثانيا: التمويل الخارجي

ويكون مصدره من خارج المؤسسة لأن استخدام التقنية واستعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية بات أمرا ضروريا وذلك من أجل النهوض بقطاع الإنتاجية والخدمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية.²

¹المرجع نفسه، ص179

²ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سابق، ص40

المطلب الثاني: تصنيف التمويل حسب الغرض

ويظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال والتمويل الموجه للاستثمار ونلاحظه في مايلي:

أولاً: تمويل الاستغلال

هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها التمويل التخزين الإنتاج التوزيع.. الخ ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات.¹

ثانياً: تمويل الاستثمار

يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع.² وفي هذه المرحلة يتقلص رأس المال لدى المؤسسة وفي نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت هذا إذا كان التمويل من مصادر ذاتية أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فإن حجم رأس المال الخاص لن يتغير.³

ويتمثل تمويل الاستثمار في مرحلتين هما:⁴

- **مرحلة الإنتاج:** وفي هذه المرحلة تستهلك كميات من المواد الخام والوقود وندفع الأجر والمرتببات للموظفين والمنتجين إضافة الى تسديد جميع النفقات الأخرى الجارية وهذه النفقات يجب أن تغطيها عن طريق توفير المال اللازم.
- **مرحلة التسويق:** تبدأ عملية التسويق بعد انتهاء عملية الإنتاج مباشرة و إعداد السلعة للتسويق (تعبئتها، نقلها، تخزينها، توزيعها)، وهذه المراحل المتعددة في عملية التسويق لا تتم إلا بعد تحمل المشروع لنفقات باهضة يجب عليه تسديدها مما لديه من أموال (سيولة نقدية).

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية، 2003، ص57

² رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص99، ص100

³ ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، مرجع سابق، ص24

⁴ المرجع نفسه، ص24

المطلب الثالث: تصنيف التمويل حسب المدة

تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام تمويل قصير الأجل و تمويل متوسط الأجل و تمويل طويل الأجل ويتم توضيح كل شكل على حدا فيما يلي:

أولاً: التمويل قصير الأجل

1-1 مفهوم التمويل القصير الأجل: وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهدافه في السيولة والربحية.¹

1-2 مصادر التمويل القصير الأجل: ينقسم التمويل القصير الأجل الى عدة أقسام وهي فيمايلي:

1-2-1 الائتمان التجاري(حسابات الدفع): ويعبر عن المشتريات الآجلة لحسابات الدفع والتي تمثل أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل.²

ويتمثل في التسهيلات التي يمنحها المورد للتاجر وتنشأ بقيم المؤسسة بالشراء الأجل إما بالكمبيالات أو على شكل حساب جاري.³

ويحسب كمايلي :

$$\text{الائتمان التجاري} = \text{المشتريات اليومية لأجل} \times \text{متوسط فترة الدفع}$$

❖ أشكال الائتمان التجاري: ويأخذ عدة أشكال وهي كالتالي

- الحساب الجاري: وهو أن يفتح البائع للمشتري حسابا في دفاتره و يسجل فيه ما باعه من بضاعة بالحساب والمبالغ التي يسدها أول بأول ويسمى بالحساب المفتوح.
- السحب: وهو مطالبة بدفع ثمن البضاعة يوجه البائع إلى المشتري ويستعمل بشكل خاص في حالات التصدير ويأخذ الأشكال التالية:⁴

- سحب بالإطلاع: وهو يستحق بمجرد رؤية المشتري له (عاجلا).
- سحباً لأجل: وهو يستحق بعد فترة زمنية محددة من رؤية المشتري حيث يكتب المشتري عليه كلمة مقبول وبوضع التاريخ والتوقيع وعندها يصبح اسم السحب قبولا ويمكن خصه بالكمبيالة.

¹عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص264

²حسين عطا غنيم، مرجع سابق، ص248

³عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص69

⁴توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص95

• **الكمبيالات:** وتعتبر الكمبيالة تعهد مكتوب وموقع من المشتري بالدفع في موعد محدد ويمكن خصمها لدى البنك والحصول على قيمتها بعد خصم المصاريف كما يمكن أن تستخدم كوسيلة لدفع وذلك بتأجيرها إلى الآخرين.

1-2-2 الائتمان المصرفي: هو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود ويكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقرض نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد مدين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.¹ وقد يكون عبارة عن قروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متبوعة بضمان أو بدون ضمان لفترة لا تتجاوز العام وقد تكون في شكل خط ائتمان وترتيبات خاصة بقرض تعرف باتفاق لتدوير القرض.² وتعتبر كل من خط الائتمان وتدوير القرض كمايلي:³

❖ **خط الائتمان:** يعني اتفاق بين المقرض والبنك يتم بموجبه تحديد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح خلال أي فترة زمنية.

❖ **تدوير الائتمان:** يعني أنه يتم الاقتراض مقابل أوراق القبض أو المحزون وبذلك تعتبر هذه الأموال بمثابة ضمان القرض.

1-2-3 القروض المصرفية قصيرة الأجل: وتتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير ويتم إقراضها إلى الأفراد أو المؤسسات أو البنوك وهي قروض قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن سنة.⁴ ومن بين أنواع القروض المصرفية مايلي:⁵

❖ **القروض الغير المكفولة بضمان معين:** بمعنى أن البنك يوافق لمدة معينة من الزمن على السماح للمؤسسة بالاقتراض كلما لزمها المال بشرط إلا تزيد الكمية المقرضة عن مبلغ معين في أي وقت.

❖ **القروض المكفولة بضمان:** وهي قروض يمنحها البنك مقابل ضمان معيناً ويجب أن يقدم هذا الضمان من قبل المقرض قبل منحه الائتمان وهذا للأسباب متعددة منها:

- ضعف المركز الحالي للمؤسسة المقرضة مما يضطرها إلى تقديم بعض أصولها كضمان للقروض.
- تقديم الضمان يؤدي إلى إمكانية الحصول على قدر أكبر من المال.

¹ صلاح الدين حسين السبسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (غير منشورة)، ص44

² عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007، ص452

³ المرجع نفسه، ص452، ص453

⁴ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص352

⁵ جميل أحمد توفيق، المرجع السابق، ص343-348

- أحيانا قد تكون فائدة القروض المضمونة أقل فائدة من القروض الغير مضمونة.
- المشروعات الصغيرة تكون مجبرة على تقديم ضمان لأنها تكون غالبا ما تتعرض إلى الأخطار تفوق الأخطار التي تتعرض لها المشروعات الكبرى.

ويمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

- قروض مكفولة بضمان شخص آخر.
- قروض مكفولة بضمان أصل معين كالحسابات المدنية أو أوراق القبض أو أوراق مالية أو بضائع.

1-3 أسباب اللجوء إلى التمويل قصير الأجل: تلجأ المؤسسة إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية:¹

- ضعف نسبة المخاطرة في القروض قصيرة الأجل لأن قصر فترة تسديد الدين تجعله أقل خطورة.
- الحصول على التمويل قصير الأجل اقل تكلفة من التمويل متوسط الأجل لقصر فترة السداد وضعف نسبة المخاطرة.
- التمويل قصير الأجل يغطي الاحتياجات الموسمية وليس النقص في السيولة مما يجعل المؤسسات تقوم بالبحث عن تمويل قصير الأجل بدلا من متوسط الأجل أو طويل الأجل.
- بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد.

ثانيا: التمويل متوسط الأجل

يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ ويتمثل التمويل المتوسط الأجل بـ:

- 1-1 القروض المصرفية متوسطة الأجل: وهي القروض التي تزيد فترتها على السنة وتصل إلى 5 سنوات وعادة يتم تسديد هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمها وقد تكون متساوية في شروط عقد الاقتراض وقد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل.²

- 1-2 التمويل بالاستئجار: هي عملية تبقي الأصل تحت الشركة المستأجرة وأن تحصل على التمويل في آن واحد وهناك تشابه بين الاستئجار والاقتراض من نوح عديدة ولكن من ناحية أن المؤجر يكون في وضع أفضل

¹عدنان هاشم السامرائي، مرجع سابق، ص264

²المرجع نفسه، ص280

من الدائن عندما تواجه الشركة صعوبات مالية فإذا لم تستطيع سداد الالتزامات الإيجار فإن المؤجر يملك حق قانونيا أقوى من حق الدائن للاسترداد الأصل المؤجر لأنه لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل.¹

ويقصد به أيضا هو عملية تأجير الأصول المستخدمة في النشاطات الإنتاجية.²

❖ أشكال الاستئجار: يتخذ التمويل بالاستئجار أشكالا عديدة من بينها مايلي:³

أ- البيع ثم الاستئجار: في هذا النوع تقوم المؤسسة التي تمتلك أراضي أو مباني أو معدات بيع هذا الأصل في نفس الوقت تستأجر بناء على اتفاق بين المشتري الأصل والبائع الذي يرغب في استئجاره.

ب- الاستئجار التمويلي: يقوم المؤجر بشراء أصل جديد من المنتج أي أن المؤجر هو الذي يدفع ثمن شراء الأصل وليس المستأجر وبذلك يضمن المستأجر الحصول على أصل جديد ممول من قبل المؤجر.

وهناك أشكال أخرى وهي:⁴

1- استئجار التشغيل (الخدمة): يتضمن استئجار الخدمة أو التشغيل بشكل عام المعدات وخدمات صيانتها ومن أهم هذه المعدات هي الكمبيوتر وماكينات النسخ والسيارات والشاحنات.

2- الاستئجار المالي: الاستئجار المالي هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة وهو الذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها (أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجموع المعدات المستأجرة) وهي تتضمن الخطوات التالية:

▪ تختار الشركة الأصل التي تحتاج إلى استخدامه وتتفاوض مع صانع الأصل على قيمة شرائه وشروط تسليمه.

▪ ثم تتصل هذه الشركة ببنك (أو شركة المؤجرة) وتتفق معه بعقود على أن يشتري هذا الأصل من المورد وأن يؤجره للشركة مباشرة وبهذا تحصل الشركة على الأصل وتقوم بدفع الإيجار إلى البنك على دفعات متساوية تساوي في مجملها قيمة شراء الأصل.

¹ عبد الرحمان دعالة بيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، مرجع سابق، ص 437

² محمد الخليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص 421

³ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 520، ص 521

⁴ عبد الرحمان دعالة بيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، مرجع سابق، ص، ص 438-440

ثالثا: التمويل الطويل الأجل

تمثل أموال الملكية أي تمويل طويل المدى المصدر المهم والمناسب للمشاريع الضخمة والمشاريع ذات الإنجاز الحدي ومن بين هذه الأموال مايلي:¹

1- الأسهم العادية: وهي عبارة عن حصة في رأسمال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم وهي ذات قيمة اسمية تمثل القيمة المدونة على متن السهم لا تعني بالضرورة سعر الشراء السهم وفي العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية للأسهم العادية ونستخلص من هذا التعريف أن للسهم عدة قيم وهي:²

❖ **القيمة الاسمية:** القيمة الاسمية للسهم هي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة وقانونها التي تظهر بوضوح على قسيمة السهم.

❖ **القيمة الدفترية:** هي عبارة عن قيمتها حسب سجلاتها المحاسبية وبالتالي فإن القيمة الدفترية للأسهم ما هو إلا عبارة عن قيمة هذه الأسهم حسب هذه السجلات وتحسب هذه القيمة كمايلي:

$$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} = \text{القيمة الدفترية}$$

❖ **القيمة السوقية:** هي عبارة عن السعر الذي يحدث التعامل به في سوق الأوراق المالية فإن هذه القيمة لا تتميز بالثبات بل بالتقلب والتغير من وقت لآخر.

❖ **القيمة التصوفية:** وهي عبارة عن قيمة السهم عند تصفية الشركة وهي القيمة التي يحصل عليها حامل السهم العادي بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على الشركة وقد تكون القيمة ضئيلة جدا.³

ويمكن حسابها بطريقة التالية:

$$\frac{\text{قيمة الموجودات في السوق - التزامات حقوق الأسهم}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \text{القيمة التصوفية}$$

1-2 مزايا وعيوب التمويل عن طريق الأسهم العادية: وتتمثل فيمايلي⁴

أولا: المزايا

▪ يعطي المؤسسة مصادر متنوعة من التمويل مما يمكنها من مواجهة التغيير في الظروف الاقتصادية.

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص78، ص79

² جميل احمد توفيق، المرجع السابق، ص385، ص386

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص129

⁴ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص182، ص183

- رفع حجم الأموال من الأسهم العادية يدني نسبة حجم الأموال من القروض ضمن الأموال الدائمة.
- المؤسسة غير ملزمة بدفع الأرباح إلا اذ تحققت وتم اتخاذ القرار بتوزيعها.
- ليس لسهم العادي أجل محدد للتسديد.

ثانياً: العيوب

- ارتفاع التكلفة من أموال الأسهم العادية ويعود هذا إلى ارتفاع عنصر المخاطرة وتكلفة الأمن وباقي مصاريف الاكتتاب.
- على عكس السندات والقروض فالإرباح التي توزع على حملة الأسهم العادية تخضع للضريبة قبل التوزيع مما يؤدي إلى كبر الوعاء الضريبي للمؤسسة.
- اتساع حجم الأموال من الأسهم العادية وتزايد المساهمين وبما يحقق لهم المشاركة في مجلس الإدارة مما يجد من حرية الاستقلالية للقرار الإداري.

1- الأسهم الممتازة: وهي عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية وبعض الآخر من السندات.¹ وهي أيضا سند ملكية لحامله ويتمتع حامل السهم بنفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي.²

2-1 قيم الأسهم الممتازة: وتتمثل في مايلي³

- ❖ القيمة الاسمية: وهي قيمة السهم عند الإصدار.
- ❖ القيمة الدفترية: وهي نصيب حامل السهم من حقوق المساهمين وتساوي القيمة الاسمية، لأن الأسهم الممتازة لا تشترك في الأرباح المحجوزة.

2-2 مزايا وعيوب التمويل عن طريق الأسهم الممتازة: وتتمثل فيما يلي⁴

أولاً: المزايا

- ليس لحملة الأسهم الممتازة الحق في التصويت ولا حق الاشتراك في التسيير الإداري إلا في حالات منصوص عليها في عقد إصدار هذه الأسهم.
- ليس للسهم تاريخ تسديد وهذا يمنح المؤسسة ميزة استبدالها بسندات إذا انخفضت معدلات الفوائد في السوق الحالية.

¹ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 135

² مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 183

³ طارق الحاج، المرجع نفسه، ص 136

⁴ مبارك لسوس، مرجع نفسه، ص، ص 184، 185

- زيادة حجم أموال الأسهم الممتازة ضمن الأموال الدائمة للمؤسسة يخفض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال الخاصة مما يدعم مركز المؤسسة.
- تمتاز الأسهم الممتازة عن السندات والقروض في حالات العسر المالي إذا المؤسسة ليست ملزمة بدفع النسب المحددة من الربح، وأن توقفها عن الدفع لا يؤدي بها إلى الإفلاس.

ثانياً: العيوب

- تكون في العادة تكلفة الأسهم الممتازة أعلى قيمة من تكلفة الاقتراض لان حصص الأرباح لا تطرح من الوعاء الضريبي على عكس فوائد القروض.
 - يحق لحملة الأسهم الممتازة الاحتفاظ بحقهم في الحصول على مستحقاتهم من الأرباح السنوات التي لم يجر فيها توزيع وذلك قبل حصول الأسهم العادية على أية توزيعات.
- 2-3 خصائص الأسهم الممتازة:** وتتمثل هذه الخصائص في¹

- أنها أموال ملكية.
 - تحصل علي نصيبها من الأرباح.
 - ليس لها موعد استحقاق.
 - ربحها محدد سلفاً كنسبة مئوية.
 - ليس لها الحق في الإدارة والتصويت ولا الحق في المشاركة في الأرباح المحتجزة.
- خصائص أخرى تتمثل فيمايلي:²

- لحامل السهم الممتاز الحق في استرجاع حقه عند التصفية.
 - عائد السهم الممتاز لا يتأثر بمستوى وضع المؤسسة.
 - لحامل السهم الممتاز الحق في تحويل سهمه إلى سهم عادي.
- 2- السندات:** وهي عبارة عن مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق كما تعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة القيمة الاسمية كما تحدد القيمة السوقية على حسب درجة المخاطرة التي يواجهها حامله.³

¹ طارق الحاج، مرجع سابق، ص135

² مبارك لسوس، مرجع سابق، ص183

³ المرجع نفسه، ص185، ص186

3-1 أنواع السندات: يمكن أن تصدر المؤسسة عدة أنواع من السندات كما يمكن أن تقتصر على نوع واحد فقط حيث يمكن تصنيف السندات كمايلي:¹

❖ من حيث الملكية:

سندات اسمية: وهي التي تسجل اسم صاحبها عليها وتفيد في السجلات المحاسبية ويتم التنازل عنها كتابيا عند بيعها في السوق المالية.

سندات لحاملها: وهي عكس السندات الاسمية التي يمثل وجودها عند حاملها سندا لامتلاكها.

❖ من حيث درجة الضمان:

سندات مضمونة: وهي المضمونة برهن أصل من الأصول لضمان استرجاع قيمة السند مع الفائدة.

سندات غير مضمونة: ويعد ضمانها الوحيد هو المركز الائتماني للمؤسسة محل الاستثمار.

❖ من حيث نوع الإيراد المتحصل عليه:

سندات عليها فائدة ثابتة دورية: وتكون هذه الفائدة مدونة في عقد الإصدار.

سندات تتضمن إيراد غير ثابت: حيث جزء من الإيرادات يمثل فائدة دورية بمعدل ثابت وجزء متغير حسب الأرباح التي تحققها المؤسسة.

❖ من حيث حامل الامتيازات:

سندات قابلة للتبديل بسندات: وقد يكون التبديل بطلب من حامل السند أو من الجهة المصدرة مثل استبدال السندات ذات المعدل الثابت إلى المعدل المتغير.

سندات قابلة للتحويل إلى أسهم: حيث يلجأ حامل السند إلى ذلك إذا لاحظ أن حملة الأسهم يحصلون على إيرادات أعلى بكثير من إيراد السندات.

السندات ذات علاوة: وهو ما يطلبه حاملها من مصدرها عند استرجاعها مضاف إليها القيمة الاسمية، حيث يوجد هناك سندات تحمل قيمة صفر فلا يتحصل حاملها بموجب العقد على دفع فوائد ولكن في المقابل يحصل على علاوة تعويض عند تاريخ استحقاق السند.

¹مبارك لسوس المرجع نفسه، ص186، ص187

❖ من حيث سعر الفائدة المحددة:

سندات تقليدية: وهي التي يكون فيها معدل الفائدة ثابتا طيلة فترة القرض.

سندات بمعدل فائدة متغيرة: وتكون هذه السندات ذات فائدة متغيرة حسب معدل الفائدة في السوق وحسب الظروف الاقتصادية المحتملة.

سندات بمعدل فائدة متحركة: تسمى هذه السندات بمعدل فائدة متحركة بموجب عقد الإصدار وتراجع الفائدة عند تاريخ الإستحقاق هذه السندات حسب معدل الفائدة في السوق الحالية.

❖ حسب طبيعة التسديد:

أ- هناك سندات يتضمن عقد الإصدار كيفية تسديدها عند ميعاد استحقاقها.

ب- وأخرى يحق للمؤسسة تسديدها قبل موعد الاستحقاق لغرض التقليل من ديون.

ت- وأخرى يمكن تمديد وقت تسديدها إلى ما بعد تاريخ الاستحقاق.

❖ حسب الجهة المصدرة:

سندات حكومية: وهي السندات التي تصدرها الحكومات لغرض تمويل مؤسسة ذات مصلحة عامة.

سندات الخاصة: وهي سندات تصدرها الشركات المساهمة لغرض الحصول على موارد تمويل.

3-2 مزايا وعيوب التمويل عن طريق السندات: وتتمثل فيمايلي¹

أولاً:المزايا

- سهولة تحديد تكلفة التمويل بالسندات.
- قلة تكلفة السندات مقارنة بتكلفة الأسهم العادية الممتازة.
- في العادة لا يحق لحملة السندات المشاركة في الإدارة فذلك لا يعطي مرونة أكبر لعمل المسير.
- تمثل تكلفة السندات عبئا، فتخصص مثل باقي الأعباء قبل تحديد الربح، مما يؤدي إلى التقليل من الوعاء الضريبي.
- السندات محددة المدة والقيمة والفائدة فالمؤسسة يسهل عليها توقع الاحتياطي لإهلاكها عليه فإنها تعتبر من مصادر التمويل مرنة التأثير على هيكل التمويل.

¹مبارك لسوس، مرجع سابق، ص188، ص189

ثانيا: العيوب

- السندات ذات تكلفة ثابتة واجبة الدفع مهما كان الوضع المالي للمؤسسة مما يزيد من المخاطر المالية إذا تعرضت المؤسسة لضائقة مالية.
 - إذا تعرضت المؤسسة إلى ضائقة مالية فإن دفع المؤسسة لمستحققاتها اتجاه حملة السندات يقلل من إيراد حملة الأسهم مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم في سوق المالية.
- 4- الأرباح المحتجزة:** إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، وتحدد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إذا كانت ستوزع كلية أو سيحتفظ بجزء منها ويوزع الباقي على المساهمين، أما أن احتياجات المؤسسة تقتضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية احتياجات المؤسسة الكثيرة والمختلفة.¹
- 4-1 تعريف الأرباح المحتجزة:** وهي تلك الأرباح التي حجبت عن التوزيع على المساهمين في الشركة وتعتبر من أموال الملكية.²
- 4-2 مزايا استخدام الأرباح المحتجزة في التمويل:** وتتمثل في³
- لا يؤثر استخدام الأرباح في تمويل الشركة أو علي إدارتها من حيث التصويت والترشيح.
 - لا تحتاج الشركة إلى جهد للوصول إلى هذا المصدر التمويلي.
 - تستطيع الشركة استخدامه في أي وقت إذا تحقق الربح.
 - غير مكلف كالاقتراض الخارجي.
- 5- القروض الطويلة الأجل:** وهي القروض التي تتجاوز مدتها عادة السبع سنوات تمنحها مؤسسات متخصصة، الغرض منها تمويل الأصول طويلة الأجل التي تزيد مدتها عن السبع سنوات وتقدم عادة لتمويل المشروعات ذات النفع العام ويتم تسديدها عن طريق التدفقات النقدية الناتجة عن طريق استخدام القرض (الأصل).⁴

¹إيلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004

2005/، ص4، ص5

²طارق الحاج، مرجع سابق، ص143

³المرجع نفسه، ص144

⁴مبارك لسوس، مرجع سابق، ص190

5-1 مزايا وعيوب التمويل عن طريق القروض طويلة الأجل: وتتمثل في مايلي¹

أولاً: المزايا

- تجنب المؤسسة تكاليف اللجوء إلى الإصدار العام للجمهور.
- عملية الحصول على القروض لا تستغرق وقتاً طويلاً مقارنة بالوقت الذي تتطلبه إجراء عملية الإصدار العام للجمهور.
- سهولة التفاوض بين المؤسسة والجهة المقترضة.
- الاستعانة بالقروض طويلة الأجل يغني اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل وبالتالي تفادي مخاطر احتمال عدم التسديد في مواعيد الاستحقاق القصيرة.

ثانياً: العيوب

- إن سداد القروض طويلة الأجل بأقساط سنوية طويلة المدة يعرض المؤسسة إلى الاستنزاف النقدي.
- في العادة تتضمن اتفاقيات تقديم القروض نصوصاً مقيدة للمؤسسات بينما تخلو مصادر التمويل الأخرى من القيود.
- كون هذه القروض طويلة الأجل فإن المقرض يطلب ضمانات قد لا تكون في متناول المؤسسة.

¹مبارك لسوس، مرجع سابق، ص191

جدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين أموال الملكية وأموال الاقتراض

أموال الاقتراض	أموال الملكية	مصدر المقارنة أوجه المقارنة
الأولوية في الحصول على الدخل	تكون بعد حصول أموال الاقتراض على نسبة دخلهم ثم تليها أموال الملكية	الأولوية في الدخل
تكون الفوائد المتحصل عليها محددة وثابتة	تكون متغيرة	مقدار الدخل
يطلق عليه بالفائدة	يطلق عليها بالأرباح	نوع الدخل
نسبة الفائدة تكون متأكد منها	الربح الذي يحصلون عليه غير مؤكد	التأكد من الدخل
لها مواعيد إستحقاق	لا توجد مواعيد إستحقاق	الاستحقاق
أصحاب الاقتراض ليس لديهم هذا الحق	أصحاب أموال الملكية لهم حق التصويت و الترشيح وبالتالي السيطرة	السيطرة
أما نظرة المقرضين فتتمثل في حصولهم على فوائد في الوقت المحدد بغض النظر اذا حققت الشركة أرباح أم لم تحقق ونظرتهم الى الاصول كضمان لأصل القرض فقط.	نظرة اصحاب الملكية لاصول الشركة تتمثل في المحافظة على أصولها والسعي الى الربح والرغبة في الازدهار	النظرة الى الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للمعطيات طارق الحاج مرجع سابق, ص، ص 144 - 146

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل حاجة ضرورية للإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لانجازها فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات لنهوض بهذا القطاع وازدهاره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأنواعه

أولاً: مفهوم التمويل الفلاحي

- "هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم."¹
 - "التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة."²

ثانياً: أنواع التمويل الفلاحي

1- التمويل الذاتي: إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقاً من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرهما على تمويله.³

2- القروض البنكية: وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.⁴
 وقد تتمثل هذه القروض البنكية في القروض الزراعية.

¹رشا محمد سعيد أمي استنيتيه، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999، ص13

²بونوة شعيب وبودلال علي، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص135

³محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2007، ص88

⁴حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص18

2-1 مفهوم القروض الزراعية: وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.¹

2-2 طبيعة الائتمان الفلاحي:

- إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:²
- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج.
 - تفتيت الملكية وتعدد الاستغاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع العلاقات الإنتاج الفلاحي.
 - المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريق.
 - ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

2-3 ضمانات الائتمان الفلاحي:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير و المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للألات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمونات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي البنايات السكنات الريفية... الخ وبالإضافة إلى ضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد...)³.

¹مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص116

²دلال بن سميحة عزيزة بن سميحة، مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي حول السياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص3

³دلال بن سميحة عزيزة بن سميحة، مرجع سابق، ص3، ص4

2-4 الأهمية الاقتصادية للإقراض الزراعي: وتتمثل فيمايلي¹

- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج).
- زيادة الكفاءة: يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة: قد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو الظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تتخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات.
- مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات: وذلك لان مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة.
- الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار): لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة، فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

3- التمويل التعاوني: وهو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن

إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة.²

3-1 مصادر التمويل التعاوني : وتتمثل في كل مايلي:³

- رأس المال الاحتياطي: ويقصد به الرأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب ومن جانب آخر تحتفظ به من أجل دعم مركزها المالي وقدرتها على الاقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها، ويتكون من المبالغ التي تحول إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية بحيث لا يقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهبات والمساعدات.

- الاحتياطات الأخرى: بالإضافة إلى رأس المال الاحتياطي يوجد بالجمعية احتياطات أخرى كاحتياطي استهلاك المكائن والمعدات والمنشآت وغيرها من الموجودات واحتياطي التعويض على العمال والمستخدمين

¹ علي محمود فارس وآخرون، أسس الإقتراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص23، ص24

² علي محمود فارس وآخرون، مرجع سابق، ص293، ص294

³ المرجع نفسه، ص، ص301-306

ومخصصات الديون المشكوك فيها، وبعض الاحتياطات تحمل على حساب المصروفات وبعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي.

• **الوفرات والودائع:** وهي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من أعضائها أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة وتكون الوديعة إما جارية أو لأجل وفي العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط، أما الوديعة لأجل عادة تقب من غير الأعضاء مقابل فائدة.

• **العوائد على التعامل:** تتلقى الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة وهي تحصل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد والتسويق والتمويل المنزلي والتشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء الجمعية لكل حسب تعامله مع الجمعية.

• **رأس المال الدوار:** يتكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة ولمدة زمنية طويلة نسبيا وهذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكون مصدرها خارجي أي مصادر حكومية أو شبه حكومية.

• **الهيئات والمساعدات:** الكثير من الجهات تقدر لبعض الجمعيات التعاونية الهبات والمساعدات بصورة نقدية أو عينية وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الإدارية أو تستخدمها كرأس مال تشغيل في أعمالها وتكون في صورة الموجودات الثابتة والتي تبقى عند الجمعية كرأس مال دوار فلا تعتبر دخلا وإنما تحول إلى رأس مال احتياطي خاص.

• **السندات:** عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة وقوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة وهذا في بعض الدول وقد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية وتكون مصادر التمويل خارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء.

• **القروض من المصادر التعاونية:** تعتبر هذه القروض من المصادر الداخلية للتمويل التعاوني لأنها تحصل عليها الجمعية من داخل الحركة التعاونية، بإمكان الجمعية التعاونية أن تقترض من أعضائها أو من جمعية أخرى وفي هذه الحالة تكون شروط الاقتراض يسيرة مقارنة مع شروط الاقتراض من مصادر أخرى غير تعاونية.

• **القروض والمصادر الخارجية:** تتوجه الجمعيات التعاونية إلى المصادر الخارجية وقد تحصل الجمعية على قروض من هذه المصادر على أن تسدد القروض في تاريخ استحقاقها وعادة تباع هذه القروض

بفائدة بسيطة أو بدون فائدة، وقد تكون التمويل في شكل مساهمة في رؤوس أموال الجمعيات أو في شكل ودائع تودعها الدولة لدى الجمعيات أو تقوم بشراء السندات التي تطرحها.

المطلب الثاني: أهداف وتصنيف التمويل الفلاحي

أولاً: أهداف التمويل الفلاحي

يمكن استعراض أهداف التمويل من خلال مايلي:¹

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياجات المختلفة.
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرة الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.
- زيادة القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كذلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدره ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

ثانياً: تصنيف التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية:²

1- التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

- **القروض العقارية:** والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والاتفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في مزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الاجل.
- **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية.
- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.
- **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

¹ رشا محمد سعيد أمي استيتيه، مرجع سابق، ص14

² المرجع نفسه، ص ص14- 18

2- التصنيف حسب أجال القروض: وتنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع وهي¹

▪ **القروض القصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبيذور والأسمدة والعلاجات والأشتال ودفع أجور العمال والحراثة والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح اجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.

▪ **القروض المتوسطة الأجل:** وهي التي تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطى إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من السنة إلى الخمس سنوات.

▪ **القروض الطويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كحشاء الأراضي وإقامة المنشآت والمباني والمصانع وحفر الآبار ومشاريع الاستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى، ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

3- التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف: ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى

• قروض الزراعات المروية.

• قروض الزراعات البعلية (المطرية).

• قروض الثروة الحيوانية.

• قروض المكنينة الزراعية.

• قروض التصنيع الزراعي.

• قروض الإسكان الريفي.

• قروض التسويق الزراعي.

4- التصنيف حسب الجهات المستفيدة: ويشمل كل من

• قروض الأفراد.

• قروض التعاونيات.

• قروض الشركات.

• قروض القطاع العام.

¹رشا محمد سعيد أمي استنبيته، مرجع سابق، ص15-18

5- التصنيف تبعاً لنوع المحصول الزراعي : ويتضمن الأنشطة التالية

- البستنة.
- المحاصيل الحقلية.
- الثروة والتي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها.
- الثروة السمكية.
- محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

6- التصنيف حسب نوع الضمانات:

- قروض غير مضمونة: وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.
- قروض مضمونة بأموال منقولة: وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث.... الخ.
- قروض مضمونة بأموال غير منقولة: وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحياناً.

7- التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقروض:

- القروض الإيجابية: وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك.
- القروض المحايدة: وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر ويترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية.
- القروض السلبية: وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

8- تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين:

- قروض الأقارب أو المعارف.
- قروض المستثمرين الأفراد.
- قروض المصارف التجارية.
- قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.
- قروض مصارف الجمعيات التعاونية.
- قروض الوسطاء والتجار.
- قروض شركات التأمين.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:¹

- ❖ تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو الرخاء وهو هدف منح القروض.
- ❖ أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لان إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.
- ❖ منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيابة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض.
- ❖ على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- ❖ يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسة الإقراض يمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.
- ❖ يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

¹دلال بن سميعة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنك BADR - وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص32، ص33

- ❖ يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.
- ❖ يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما يجب امتدادها إلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.
- ❖ يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لموعد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا لدفع.
- ❖ يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

خلاصة الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أهمية التمويل وإلى أهم أنواع التمويل، وتم دراستها من خلال المصدر و الغرض الذي يستخدم لأجله والمدة. ومن خلال هذا توصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية (تمويل الاستثمار، تمويل الإنتاج، تمويل التسويق).

أما من ناحية أنواع التمويل فإنه من الأفضل أن يكون التمويل ذاتيا، وهذا غالبا ما يكون مستحيلا لأن أي مؤسسة أو أي قطاع لا يعتمد على تمويل نفسه ذاتيا، وإنما يجب الحصول على مصادر أخرى للتمويل لكن يجب مراعاة الطريقة والكيفية المثلى في ذلك، حيث يتم التوصل إلى عوائد كثيرة بأقل مخاطر سواء كانت بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فلاحظنا أنه من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع، سواء كان ذاتيا أو خارجيا المتمثل في القروض البنكية.

وفي الأخير توصلنا إلى شروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل، والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض. أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض، والعوائد المتأتية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه، وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبئية للقرض.

تمهيد:

حسب معرفتنا بأن القطاع الزراعي هو العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فلا بد من الاهتمام الكبير به فمهما كانت الخلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وتأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، حيث عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة، لأن إسهام هذا القطاع في تنمية باقي القطاعات الأخرى له أهمية بالغة وفعالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ونهوض بالاقتصاد الوطني.

حيث سنتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (62-99).

المبحث الثاني: واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.

المبحث الثالث: بعض المشاكل و الحلول المقترحة للفلاحة بالجزائر.

المبحث الأول: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (62-99)

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا من حيث أن نتيجة سبع سنوات ونصف من التخريب والحرب الاستعمارية كانت كارثية لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة التي دمرت العديد من الهياكل الاقتصادية، أضف إلى هجرة ما يقارب مليون مستعمر إلى فرنسا في عدة شهور تاركين مزارعهم وتعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيديّة التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة وتليها عدة مراحل منها الثورة الزراعية ومرحلة تمويل القطاع العام والخاص وحسب بعض خبراء الفلاحة ففي فترة ما بعد الاستقلال، فإن التسيير الذاتي باعتباره صيغة لتسيير الأراضي المهملة كان الخيار الأكثر ملائمة في السنوات الأولى لكونه حال دون تبديد العقار الفلاحي الذي اعتبره البعض غنيمة بينما كان يود البعض الآخر الحصول عليه بثمن بخس لأنه لم يكن في وسع الجزائريين شراؤه بالسعر الحقيقي.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (62-80)

أولا: مرحلة التسيير الذاتي

- نشأة و مفهوم قطاع التسيير الذاتي

ظهر ونشأ هذا القطاع بموجب مرسوم 22 مارس 1963 أي بعد الاستقلال وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس حيث أعطى أهمية كبرى للقطاع الزراعي وركز العمل على ثلاثة أهداف رئيسية وهي الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة، المحافظة على تراث الأراضي الجزائرية.¹

كما عرف التسيير الذاتي بأنه تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة، كما عرفه ميشال رابتييس بأنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها".²

- مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي:³

1- المرحلة الأولى (الأملك الشاغرة): ظهرت هذه المرحلة إثر رحيل المعمرين و تركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962، وبالتالي ظهر نوع من الأملك تبدو كأنها بدون مالك فبدأت عملية الاستيلاء

¹ موسى رحمانى، "محاولة تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الإنتاج الفلاحي و أثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص 29

² محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 15

³ موسى رحمانى، مرجع سابق، ص 32، ص 33

الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي والإتحاد العام للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين، هذا ما دفع السلطات المسؤولة أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة وذلك يمنع تهريب المعدات والآليات الزراعية وهذا عن طريق قرارات ومراسيم ونصوص ردية كمرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة وفي أكتوبر 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك.

2- المرحلة الثانية (التأميم الجزئي): امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963، وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 20000 هكتار موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحى متطور مستعملة بطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات ومناهج علمية، كما تمتاز هذه الأراضي بخصوصيتها و جودتها زيادة على ذلك أنها مدعمة بالمدخلات الوسيطة.

3- المرحلة الثالثة (التأميم الكامل): وقد تم في هذه المرحلة انطلاقا من 12 أكتوبر 1964 أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي وأجودها تقع معظمها في سهول متيجة وعناية وأعلى الشلف، كانت موزعة وملك لحوالي 22000 معمر.

- هياكل التسيير الذاتي:

تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في:¹

- (1) الجمعية العامة للعمال: وهي الهيئة العليا في المزرعة و يحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الإنتاج.
- (2) مجلس العمال: تنتخبه الجمعية العامة، على أن يكون عدد عمال الوحدة أكثر من 50 عاملا ويكون ثلثي (2/3) أعضائه من العمال المنتخبين المباشرين.
- (3) لجنة التسيير: هي المسؤولة على نشاط المزرعة وتضم هذه اللجنة ما بين 3 إلى 11 عضوا منتخبين بحيث يكون (3/2) منهم مباشرين في الإنتاج.
- (4) الرئيس: ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالأغلبية و يشترط أن يكون من أعضائها.
- (5) المدير: تعيينه وزارة الفلاحة ولا ينتخب وهو يمثل الدولة في الوحدة الإنتاجية ويعتبر عضوا في لجنة التسيير.

¹ عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص50

(6) الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا: وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرة ذاتيا.

جدول رقم (2-1): يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الوحدة: هكتار، بالمائة

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
-أقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
-من 100 إلى 500 هـ	686	30.9	213000	3.1
- من 500 إلى 1000 هـ	620	29.0	443000	17.0
- من 1000 إلى 2000 هـ	510	23.0	711000	26.4
- من 2000 على 3000 هـ	236	12.4	743000	28.2
- أكثر من 5000 هـ	22	1.1	144000	5.5
المجموع	21910	100	263200	100

المصدر: موسي رحمانى، مرجع سابق، ص34

- مشاكل القطاع المسير ذاتيا: وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي¹

- إعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه.

- عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجود الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل.

وكما أنه هناك مشاكل أخرى متمثلة في:²

- مشكلة التسويق: تسبب هذه المشكلة في إتلاف كميات كبيرة جدا من الإنتاج الزراعي لهذا القطاع

وهذا لتأخر عملية الشحن من جهة وتعقد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق من جهة أخرى.

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (62-80)، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص309، ص310

² موسي رحمانى، مرجع سابق، ص ص39-44

- **مشكلة الأسعار:** نلاحظ أن كمية الأسعار للمنتجات الزراعية على مدار عدة سنوات وانخفاضها وعدم تغطية تكاليف الإنتاج جعل المزارع يعاني من مشاكل مالية وضعف في قدرة التمويل الذاتي، إن السياسة البيروقراطية في فرض الأسعار جعلت المزارع لا تتقدم على إنتاج المحاصيل التي تتطلب أيدي عائلة موسمية وهذا لتفادي ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي نتيجة هذه السياسة يتم حرمان المجتمع من بعض المنتجات مما تضطر الدولة لاستيرادها من الخارج.

- **مشكلة التمويل والتمويل:** إن عملية التمويل بالآلات الضرورية والمواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالبا ما تصل متأخرة وهي نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يسهر على التمويل المسير ذاتيا بالمواد اللازمة وهذا ما أثر سلبيا على المحاصيل الزراعية والإنتاج بصفة عامة.

أما التمويل الزراعي في هذا القطاع فقد عانى من انتقادات وعراقيل كبيرة وهذا خاصة في البدايات الأولى لتطبيق نصوص 1963، حيث كان الجهاز الخاص هو الذي يسهر على تمويله، فعمل هؤلاء الخدم الأجانب على عرقلة نجاح سيرة القطاع حتى بفتح المجال للرأسمالية الزراعية في هذا الإطار وعقب تأميم البنوك والمصارف وكل الجهات المختلفة لتمويل القطاع المسير ذاتيا انطلقا من البنك الوطني الجزائري BNA إلى بنك BADR....

- مشكلة الهجرة و تراجع اليد العاملة الزراعية:

نتيجة الاهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة والهيئات الرسمية من خلال إستراتيجية التنمية سجل القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا في اليد العاملة وارتفاع معدل النزوح الريفي من سنة إلى أخرى، وهذا ما أثر سلبيا على هذا القطاع والإنتاج الزراعي بصفة عامة وهذا لعدة أسباب منها:

- ارتفاع الأجور الصناعية مقارنة بالأجور الفلاحية.
- الامتيازات العملية والاجتماعية لعمال القطاع الصناعي.
- إمكانية الترقية وارتفاع الأجور زيادة على اختلاف ظروف العمل وسهولته أحيانا.
- إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في المدن الصناعية كالجزائر، وهران وعنابة.
- الضعف التقني للزراعة الجزائرية والمؤثرات الطبيعية كقلة الأمطار.

- بعض المشاكل الإدارية:

إن الجهات التي تقدم على تسيير المزارع المسيرة ذاتيا كلجنة العمال والجمعية العامة المدير...كانت الاختصاصات غير واضحة حيث كانت الجمعية العامة لا تقوم بدورها الرسمي على أكمل وجه، وهذا لعدم وجود خبرة مهنية تؤهل العمال على المراقبة لأن نشاط هؤلاء كان قبل تطبيق النصوص للتسيير الذاتي التي

تعتمد على الجهد العضلي وتطبيق أوامر المعمرين لا غير وبالتالي عدم تهيكلمهم وتأقلمهم في الإطار الجديد وهو المراقبة والاشتراك في اتخاذ القرار.

- قلة الجهد المبذول من طرف العمال بسبب انخفاض الأجرة الشهرية المقدمة لهم.¹

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية²

أ- **ظهور ونشأة الثورة الزراعية:** جاءت الثورة الزراعية كعملية تغييرية لتعين تنظيم القطاع الفلاحي وفق منشور اشتراكي بعد أن كانت الإستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية وكذا القطاع الخاص والتقليدي التي شهدت تدهورا وتذبذبا في الإنتاج ف جاء الأمر الصادر في 08 نوفمبر 1971 الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها.

ب- **أهداف الثورة الزراعية:** من بين أهداف الثورة الزراعية مايلي

- إلغاء حق الملكية لذوي الامتيازات وتخصيص أراضي الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية وتزويدهم بالوسائل اللازمة.

- إنعاش الزراعة وفق برامج زراعية عصرية تعمل على توسيع السوق الداخلية وتشجيع النمو الصناعي وإعادة توجيه الإنتاج الزراعي وتطويره في إطار شبكة الصناعات التي تعتمد على المحاصيل الزراعية.

- إعادة تأسيس هياكل زراعية جديدة عن طريق إنشاء تعاونيات زراعية وتحرير مبادرات الفلاحين وتكثيف الاستثمارات الزراعية.

- تنمية الزراعات الأكثر أهمية للسكان وذلك باعتماد الوسائل العلمية الحديثة وتشجيع الدراسات والبحوث في هذا الإطار.

- مكافحة كل أشكال التبذير وجعل الاستثمار وتطوير وسائل الإنتاج أمرا إلزاميا، كما تلتزم الدولة بحماية الأراضي التي هي الرأسمال الدائم ومحور الاستثمارات الزراعية وتشجع وتسهر على مراقبة عمليات التسليف والقروض الموجهة بصفة كبيرة إلى تربية الماشية وتحديث الهياكل الزراعية، وكذا إلى تنظيم شبكة التموين والتسويق والجباية وأسعار السلع الضرورية.

ج- مراحل تطبيق الثورة الزراعية:

¹ أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص36
² مجدولين دهيبة، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق و تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، صص 12- 15

***المرحلة الأولى: (مرحلة الترشيد والتوعية)**

تم خلال هذه المرحلة توعية وترشيد وشرح أبعاد الثورة الزراعية وتوضيح فكرتها والقصد من ورائها كإصلاح جذري لهيكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية.

***المرحلة الثانية:** وفيها يتم توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس وشروط موضوعية مسبقا منها الأهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تمنح الأرض للذين لا يملكون أو يملكونها على درجة قليلة، وبالتالي يتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح والدولة ويتم فيه تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين.

***المرحلة الثالثة:** ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية.

لقد اتسمت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقل من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.

لكن المشاكل الكثيرة خلقت صعوبة كبيرة في تطبيق الثورة الزراعية ومن بينها:

- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.
- قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسبب.
- نقص التأطير والفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسيير وفق خبرات الفلاحين العاديين.
- مشكلة التمويل بالموارد الزراعية الضرورية، مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير مناسبة لبزرها.

إن عدم تقديم التسهيلات للفلاحين وعدم تزويدهم بالمواد الضرورية أدى إلى تراجع الإنتاج وبدأ فقدان السلع يسود الأسواق، ولكن كانت هناك الموارد البترولية التي غطت جميع النقائص وسمحت بتوزيع الدخل الذي استفادت منه شرائح السكان حتى اختفت الإختلالات التي ظهرت، فتحول المتعاونون والمستفيدين من أراضي الثورة الزراعية إلى شبه أعمال الأجرة وأصبحت تعاونيات الثورة قطاعا يماثل القطاع المسير ذاتيا يعمل على نفس القواعد ويعاني تدخلات السلطات المحلية والمركزية مما فتح المجال أمام الفلاحين الخواص الذين أصبحوا يحتكرون الأسواق ويبيعون منتجاتهم بأكبر سعر. حتى أصبح البعض منهم من أغنى السكان،

فالثورة الزراعية التي كان هدفها محو الفوارق الاجتماعية في الأرياف أدت إلى بروز شريحة جديدة من الفلاحين الخواص الذين حققوا ثراءهم بفضلها، إضافة إلى ذلك لم تأت بأي تغيير أساسي سوى زيادة المساحات المزروعة دون أي ارتفاع في المردود.

جدول (2-2): تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967-1990

الوحدة: %

1990	89-85	84-80	79-67	قطاعات الاستثمارات
9.3%	11.42%	9.9%	8.8%	- الفلاحة والغابات والري والصيد البحري
25.4%	23.10%	2.8%	50.50%	- الصناعة
2.3%	4.12%	3.7%	2.3%	- البناء والأشغال العمومية
8.1%	6.60%	8.0%	7.5%	- خدمات الإنتاج
54.9%	54.76%	50.4%	30.9%	- الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية
100	100	100	100	المجموع النسبي
95.1	370.5	344.81	274.13	المجموع القيمي بمليار دج

المصدر: العلجة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 1997، ص 67.

ثالثا: مرحلة تمويل القطاع العام والخاص

1- القطاع العام:

1-1 نشأة وظهور القطاع العام: للقطاع العام في الجزائر أسسا تاريخية تحدد معالمه قبل الاستقلال، لذا كان القطاع العام في الجزائر عبارة عن ممتلكات الخاضعة والتي تسمى بأرض البايلك تتركز بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي أما القطاعات الأخرى تكاد لا تذكر، و بعد الاستقلال ورثت الجزائر المستقلة بعضا من ممتلكات الفرنسيين ومنه فإن القطاع العام في الجزائر يتشكل من تلك القطاعات التي ورثتها الدولة بعد خروج المستعمر وتحويلها إلى ملكية عامة وأصبحت تشرف عليها وتسييرها بواسطة ممثلي الدولة وهناك بعض

القطاعات التي قامت بتأميمها وبالتالي أصبحت جميع القطاعات التي ورثتها وأمتها الدولة قطاعات عامة تمتلكها و تسييرها وتشرف عليها.¹

1-2 تمويل القطاع العام عن طريق القروض قصيرة الأجل: إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة

ذاتيا وتعاونيات الثروة الزراعية وتحويلها إلى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبيا سمح بتحكم أفضل في التسيير وعملية تمويل للوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة واختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال مايلي:

- وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية للبنك في بداية السنة الفلاحية (01 أكتوبر).
 - تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية للإنتاج تحدها وزارة الفلاحة والثروة الزراعية ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الإنتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك.
 - مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها.
- ولقد حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص معدلات الفائدة للقروض قصيرة الأجل والتي خفضت إلى 2%، و في (1984-1985) مقابل 172 مليون دينار جزائري خلال موسم (1982-1983) تم منح 824 مليون دينار جزائري.²

1-3 تمويل القطاع العام عن طريق التمويل المتوسط وطويل الأجل:

ابتداء من سنة 1982 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل حيث أصبحت الوحدات الإنتاجية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسليمها لوزارة الفلاحة لدراستها وللموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها وإقرار المشاريع التي تتفق والخطة الاقتصادية العامة، بعدها يتم دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعد الموافقة على شبكة المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة إلى اللجان الولائية للقرض مرفوقا بالتوجيهات والتوصيات العملية، حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القروض على الوحدات الإنتاجية بالولاية.

وقد عرفت القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة وهذا راجع لتبسيط إجراءات التمويل من جهة وانخفاض أسعار الفائدة على هذا النوع من جهة أخرى والذي قدر بـ 5.0%.³

¹ خميس خليل، مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، 2011، ص205

² مجدولين دهيبة، مرجع سابق، ص24، ص25

³ المرجع نفسه، ص25

2- القطاع الخاص:

2-1 نشأة وظهور القطاع الخاص: لقد كان القطاع الخاص في الجزائر قطاعا له تاريخه منذ القدم، لكونه قطاعا أهليا مرتكزا بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي، وكذلك القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف والصناعات الموروثة منذ القدم.¹

2-2 مراحل التمويل البنكي للقطاع الخاص²

- ففي الفترة (1963-1968)، كلفت الشركة الفلاحية للاحتياط بامتياز إقراض المستغلات الخاصة ومصدر هذه القروض خزينة الدولة وتكون في شكل عيني (حبوب، أسمدة...). وفي شكل سيولة موجهة للتجهيز.

- بعد عام 1968 تحمل البنك الوطني دور الممول لهذا القطاع إلا أن نسبة القروض الممنوحة لم تمس إلا عددا قليلا من الفلاحين الصغار.

- وبعد سنة 1976 تم إعادة الاقتراض للقطاع الخاص ودعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمرها لوكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها وإعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض.

2-2-1 تمويل القطاع الخاص عن طريق القصور المدى: يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين

الخاص استنادا إلى وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية تمنح من طرف إتحاد الفلاحين والبلدية وتبعا لذلك يسمح البنك بتقديم طلب للقروض يضع فيه المقترض موارده المالية كرهن وبعد دراسة الطلب يمكن البنك أن يمنح أو يرفض منح القرض وفي حالة القبول فإن المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعا لاحتياجاته وتبقى إجراءات التسديد وتحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام.

2-2-2 تمويل القطاع الخاص المتوسط وطويل الأجل: إن تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص يتم

وفق نفس الإجراءات الخاصة بالقطاع الاشتراكي لكن وضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض وذلك بهدف توحيد القطاع الفلاحي في المزايا المختلفة.

إلا أن هذه الإجراءات هي كذلك تعمل على تقوية الفرصة على المزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الإنتاجي مما يؤدي إلى تأخير إنجاز استثماراتهم وتجميد أموالهم والذي يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي.

¹ خميس خليل، مرجع سابق، ص 205

² مجدولين دهبنة، مرجع سابق، ص 18-26

3- مساهمة القطاع العام والخاص في المجال الفلاحي:¹

هذا المجال الذي يعتبر مجالا تاريخيا يتميز عن باقي المجالات كونه قطاعا أهليا بالدرجة الأولى قبل الاستعمار مما يؤهله أن يكون مجالا خاصا أكثر منه مجالا عاما كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-3): يوضح مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الفلاحي

الوحدة: بالمائة

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مساهمة القطاع العام %	0.27	0.40	0.45	0.39	0.31	0.24	0.16	0.16	0.15
مساهمة القطاع الخاص %	99.73	99.60	99.59	99.61	99.69	99.76	99.84	99.84	99.85

المصدر: خميس خليل، مرجع سابق، ص209

المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية

أولا: أسباب ونتائج إعادة الهيكلة

• أسبابها:

- نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قداماء المجاهدين²، وتعود أسباب إعادة الهيكلة إلى:³
- الحجم الكبير للوحدات الإنتاجية وتشتت مساحتها وصعوبة التحكم فيها.
- كبر حجم بعض المؤسسات الاقتصادية واحتكارها لإنتاج منتج معين وقيامها بوظيفة التسويق مما جعل بعض الهياكل الاقتصادية لا مبرر لها.
- ارتفاع معدل الهجرة الريفية وتغلب طابع الشيخوخة على اليد العاملة الفلاحية .
- الطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي.⁴

¹خميس خليل، مرجع سابق، ص206

²الطاهر زويتر، إشكالية التشغيل في الزراعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص78

³مجدولين دهبنة، مرجع سابق، ص19

⁴العلجة حاجي، مرجع سابق، ص74

• نتائجها: وتظهر من خلال مايلي¹

- عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية.
- انخفاض معدل نمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات الغذائية بسبب ارتفاع في الأجور.
- التفاوت في الأجور بين القطاع الزراعي وبقية القطاعات الأخرى.
- ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.
- انعدام العلاقة بين دخل العمال ونتيجة العمل.

ثانيا: أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي

- أصدرت الدولة القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العمومي والذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية (DAS) وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل إستفادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية.²
- ومن بين آثار هذه التجربة نجد مايلي:³
- استفادة فئات غير معنية بالقطاع من أراضي فلاحية.
 - إصلاحات 1987 لم تحقق الأهداف المرجوة حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية للاستيراد المواد الغذائية.
 - توفير شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق أي أصبح يعتمد أساسا على احتياجات ومستلزمات السوق وهذا بفضل إصلاحات 1987.

¹ العلجة حاجي، مرجع سابق، ص74، ص75

² Hocine ben Issa، Algérie Restriction et reformes économique (1979-1993)، p36

³ مجدولين دهبنة، مرجع سابق، ص23

جدول (2-4): تطور الواردات حسب مجموعات الاستعمال، الفترة (87-90)

الوحدة مليون دينار جزائري.

البيان	1987	1988	1989	1990
- مواد غذائية، مشروبات وتبغ.	8.463	10.659	22.100	18.924
- طاقة و شحوم.	799	1.001	970	962
- مواد أولية ومنتجات خامة.	2.433	3.735	6.491	6.080
- منتجات نصف مصنعة	8.817	11.286	15.216	16.012
- سلع التجهيز	9.1979	11.586	17.744	34.507
- سلع استهلاكية	4.420	5.124	7.512	10.257
- متفرقات	62	-	-	276
المجموع العام	34.153	43.427	70.072	87.018

المصدر: العلجة حاجي، مرجع سابق، ص 81

المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي وتمويله في ظل الإصلاحات (90-99)

أولا: أثر القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (90-99)¹

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكيها، وكذلك فتح المجال أمام أقوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي، إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ماتتص به الإصلاحات الاقتصادية فإن هذا القانون وضع شروطا بإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وبمأن الميراث لا يكون إلا للورثة بالدرجة الأولى.... إلخ.

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ماعدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا، بدخول عام 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي

¹ بن سمنية عزيزة بن سمنية دلال، مرجع سابق، ص 10، ص 11

والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي وما أنجر عنها من آثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفيز، فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض وفي هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقروض.

ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل هذه الإصلاحات

شرعت الحكومة خلال هذه الفترة في تقييم التنمية الفلاحية ومراجعة مسارها قصد الوقوف على أسباب الإختلالات، وفي هذا الإطار جاءت الطرق الجديدة لتمويل الاستغلال والتي تزامنت مع قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990، الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي في مرحلة التخطيط المركزي هذا القانون يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه التحكم في مؤشراتته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله.¹

المبحث الثاني: واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

لقد حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل السلطة الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث أولته عناية خاصة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد أصبح هذا القطاع يمثل الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا بوضع مخطط وطني لتنمية القطاع.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (تعريف، أهدافه، أجهزته)

أولاً: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.²

ثانياً: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية³

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

- الاندماج في الاقتصاد الوطني.

¹مجدولين دهبنة، مرجع سابق، ص24

²كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص7

³المرجع نفسه، ص7

- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
 - تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
 - تحسين ظروف الحياة ومداخل الفلاحين.
 - تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف، وتكييف الإنتاج)
 - ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
 - تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.
- ومن أجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك ومن هنا نذكر هذه الأجهزة فيما يلي:

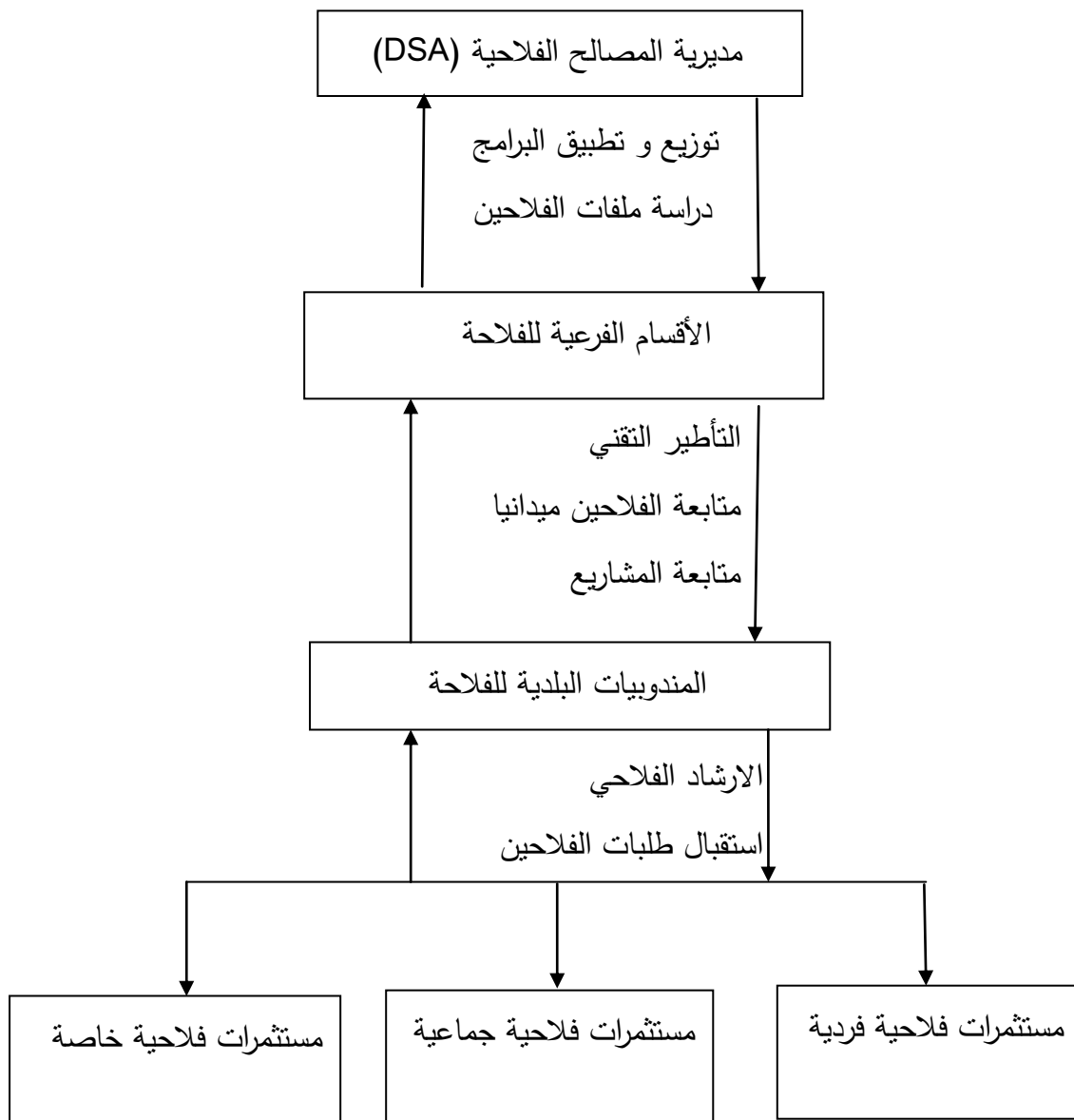
ثالثا: الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية¹

- 1- الجهاز الإداري: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الفرقة الفلاحية الولائية.
 - 1-1 مديرية المصالح الفلاحية (DSA)
- تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-95 المؤرخ في 23/06/1990 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها ما يلي:
- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.
 - ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بوقاية النباتات
 - تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية.
 - تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي.
 - استعمال كل الأدوات والتدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية والأراضي ذات الطابع الفلاحي (الرعي، الغابي).
 - تحديد المعطيات الإحصائية وإعداد مختلف الملفات وهذا من أجل المتابعة والتقسيم للحالة العامة للقطاع الفلاحي.
 - القيام بدفع وترقية الاستثمار الفلاحي.
 - تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية والوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.

¹كتفي سلطنة، مرجع سابق، ص، ص 23-28

- القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين وتطوير العمل الفلاحي واقتراح حملات للتوعية والتحسيس بالتقنيات الفلاحية الحديثة.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية (DSA)



المصدر: كتفي سلطانة، مرجع سابق، ص 26

تم الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-118 المؤرخ في 1991/04/27 وهذا بعد انتخاب وتنصيب هيكلها: مجلس الغرفة مجلس الإدارة للرئيس، وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة إلى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية وهي متعامل مفضل للسلطات الإدارية والتقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية ويمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية في:

- تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين، التوزيع والتحويل.
- تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها.
- تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية.
- الإرشاد الفلاحي.

2- الجهاز المالي: ويضم كل من

2-1 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

أنشئت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 64-72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية خاصة قبل إصلاحات 19-87 المرفقة بكيفية الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين والتعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية (CRMA) موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويمكن تلخيص مهامه فيما يلي:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.
- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري.....إلخ.
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا.

2-2 بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 1982/05/16 وقد تولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه مايلي:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستغلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي (البيطرة والصيدلة... إلخ).
- يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج و لقد تكفل بعملية تمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية.¹

أولاً: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

- أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يرمي إلى دعم المستثمرات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل النشاطات ذات الأولوية للدولة²، ولقد تم وضع مجموعة من النصوص التنفيذية لهذا الصندوق في شكله الجديد وهي³
- المنشور التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30- ماي 2000، المجدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000، والذي يحدد شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

ثانياً: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC)

¹ حسينة حوجو، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2002/2003، ص64

² www.minagri-algeria.orgstrategiepnda.htm.opcit

³ مجدولين دهبنة، مرجع سابق، ص38

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، يهدف إلى تنشيط أعماله عبر شركة معروفة باسم (العامّة للامتيازات الفلاحية)، وهو يقوم بتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة وخلق مناصب شغل ومراكز حيوية.¹

ثالثا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي و الفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحي والتنمية الريفية BADR من جهة أخرى ومن أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.²

المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2004 ظروفًا ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سمح لما يقارب 15000 فلاحًا ومستثمر الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصيات، لقد أظهرت النتائج الأولية من إقبال العالم الفلاحي والريفي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل الاستثمار، ففي عام 2001 عرف القطاع الفلاحي نموًا معتبرًا حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387.3 مليار دينار أي ما يقارب 9.2% من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموًا معتبرًا بنسبة 13.2% مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضًا بـ5% مقارنة بعام 1999.

وإلى غاية 2003 كانت نتيجة الإنتاج الفلاحي أحسن من عام 2002 حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية بـ17% وذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة وللاثار الأولى لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى، ففي إطار هذا البرنامج تبذل الدولة جهودًا كبيرة خاصة المالية منها، وقد بدأ دورها مهما لدعم الفلاحة ومتعدد الأشكال بفضل منح الميزانية المباشرة للقطاع الفلاحي والضغط الضريبي

¹www.filaha44.fr.fm.plan national de développement agricole

²مجدولين دهبنة، مرجع سابق، ص38

والمساعدات المالية لتوفير المياه وبرامج كهربائية للأرياف حيث خصصت مساعدة مالية مباشرة بنسبة 55% و45% عبر الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعية.¹

المبحث الثالث: بعض مشاكل وحلول الفلاحة في الجزائر

لقد مرت الفلاحة الجزائرية بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منها حقل تجارب وإيديولوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقومات الفلاحة الجزائرية مما جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى هذه الإصلاحات الزراعية إلا أن بعض الدراسات والأبحاث وجدت عدة حلول ممكنة التي إذا ما إتبعت تجعل من الزراعة بالجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج والتي تتمثل في إتباع إستراتيجيات للتنمية الزراعية.

المطلب الأول: مشاكل الفلاحة في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها مايلي:²

أولاً: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

- **التقليص العمدي من طرف الإنسان** وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحة، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.
- **فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة:** حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.
- **انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح:** يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

¹مجدولين دهبينة، مرجع سابق، ص38، ص39

²قوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص،

• **التصحر:** تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر كما يظهر في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-5): يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر 2002

الدولة	المساحة الكلية ألف	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		ألف كم ²	%	كم ²	%
الجزائر	2.382	1.970	82.7	230	9.7

المصدر: فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم

الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 267

ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

• **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة

للسكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

• **ضعف البرامج التدريبية:** لاتخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى

منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

• **انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي:** لإخلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك

الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

ثالثا: مشاكل أخرى

بالإضافة إلى أنه هناك مشاكل أخرى من بينها

▪ **مشاكل التسويق:** هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك

عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة... الخ.

■ **مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

■ **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومصخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

المطلب الثاني: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال مايلي:¹

- تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع.

- ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد و التالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.

- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.

- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة.

- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

¹باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003، ص 109

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات وبتأتي هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.
- ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاج والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق مايلي:¹
- زيادة إنتاجية الأرض الزراعية.
- تبني إستراتيجية واضحة للتصدير: يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج ، من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتومور والفلين وتطور الإنتاج من المحاصيل غير التقليدية كالبرتقال والليمون والبطاطا.
- نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة: إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما تؤدي المشاريع الزراعية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات.
- دعم القطاع الزراعي: يحتل هذا القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام ويوظف 21% من اليد العاملة النشطة وبالرغم من ذلك نجد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج الزراعي أما الدعم المقدر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص 80% من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي والذي يسمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة درها 419000 هكتار منها 210000 مساحة مسقية وهذا يتطلب استهلاك غلاف مالي قدرة 164 مليار دج.

¹رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد الحدي عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ فترة بعد الاستقلال إلى غاية فترة الألفينيات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج، ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مر بها وكهياكله والمشاكل التي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا. ولكثرة هذه المشاكل التي عاني منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في هذه الفترة، لخرج في النهاية بأهداف من شأنها التعديل والتغيير في القطاع. ثم جاءت مرحلة تمويل القطاع العام والخاص، رغم أن هذه الأخيرة ظهرت معالمها قبل الاستقلال في شكل ممتلكات خاضعة للحاكم تسمى بأرض البايلك، ومع ظهور القطاع المسير ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية ظهرت مرحلة التمويل للقطاع العام والخاص من جديد، ثم قمنا بدراسة واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية. حيث ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي والطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي، ثم تطرقنا لواقع الفلاحة في ظل الإصلاحات 90-99.

ومن أجل التطوير قامت الجزائر بوضع برامج تنموية من أجل النهوض بهذا القطاع. ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحة، الذي تناولناه في المبحث الثاني من خلال تعريفنا له وذكر أهدافه، وتمويل القطاع في ظل هذا المخطط ووضعيته. ولكن هذا المخطط لم يحقق الأهداف المرجو، لأنه كان يواجه مشاكل وعراقيل تحول دون تحقيقه للأهداف التنموية.

وفي الأخير تناولنا بعض المشاكل والمعوقات التي تصيب القطاع الفلاحي ثم خلصنا إلى حلول ممكنة تؤدي بالقطاع الفلاحي إلى الازدهار والتنمية الفلاحية.

تمهيد

في إطار برامج تسوية الاقتصاد الوطني تبنت الدولة سياسة الإنعاش الاقتصادي، وضمن هذا الأخير برمجت عدة مشاريع تنموية، والقطاع الفلاحي كغيره كان له نصيب في هذا المجال. نظرا لما يكتسبه من أهمية الاقتصادية خاصة في الفترة الأخيرة بعد تراجع القطاع الصناعي، حيث استفاد القطاع منذ عام 2000 بمخطط يتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحي (PNDA)، الذي يندرج ضمن مسعى إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الدعم الفلاحي.

المبحث الثاني: المستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).

المبحث الثالث: واقع المخطط على القطاع الفلاحي بالجزائر.

المبحث الأول: الدعم الفلاحي

إنتهجت الجزائر سياسة زراعية تعتمد على الدعم للقطاع الفلاحي من الدولة وذلك من أجل تحقيق ثلاث أبعاد وهي تحقيق الأمن الغذائي، تحسين ورفع المنتوجات الزراعية، المساهمة في الإنتاج العالمي لهذا القطاع ومن أجل تحقيق هذه الأبعاد يجب على الدولة إتباع إستراتيجية تنموية فعالة وهذا ما حاولت القيام به من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).

المطلب الأول: نظرة عامة حول الدعم الفلاحي

أولاً: مفهوم الدعم الفلاحي

هو عبارة عن المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وهي التشجيع الفلاحين على الإستثمار وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبية المالية للمشروع.¹

$$\text{الإستثمار الكلي} = \text{المساهمة الذاتية} + \text{القرض البنكي} + \text{الدعم المقدم من طرف الصندوق}$$

ثانياً: الظروف التي مر بها الدعم الفلاحي²

تميز دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام بإحتياجاته في مجال الإستغلال والإستثمار، وذلك بين مزارع القطاع العمومي و بين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج والدعم غير المباشر من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، ورغم هذا فقد عجز قطاع الفلاحة على تغطية الطلب الوطني من المنتوجات الفلاحية خاصة السلع الغذائية الأساسية (كالحبوب البقول الجافة، الحليب) حيث بلغت الفجوة الغذائية دروتها بالقيمة والكمية.

¹سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص115

²رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003، ص202، ص203

أما في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي الأولى عام 1991 ومنح مزارعه حرية تسويق منتوجاتها إلا أنها بقيت نسبة من المزارع العاجزة تدور حول 75% إلى غاية 1986 بمبلغ قدره 1821 مليون دج في السنة تتحمله الدولة في كل مرة، أما في منتصف الثمانينات فكانت الجزائر تعيش أزمة مالية مما جعل الدولة غير قادرة على الإستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج والإستهلاك، حيث شرعت في عدة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تقليص الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازن في هذا القطاع الفلاحي من خلال المرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982 المتضمن التحرير التدريجي لأسعار المنتوجات و مستلزمات الإنتاج الزراعي وفي سنة 1983 بموجب هذا المرسوم تم الشروع في تقليص دعم الدولة للقطاع الفلاحي، حيث إستمرت إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع إلى غاية إصلاح 1987 المتضمن إعادة تنظيم المزارعين المنتجين بها باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة حيث منحت الفلاحين حق الإنتفاع بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية وبهذا الإصلاح تخلصت الدولة من عبء القطاع العام.

ثم جاء قانون رقم 89-12 بتاريخ 5 جويلية 1989 المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات و أليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار والذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة إلى الإنتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة لعوامل الإنتاج فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لأسعارها، ولكن دعم الدولة للقطاع تواصل من خلال هذا القانون المتمثل في آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي شمل 07 سلع بالنظر إلى أهميتها الغذائية. وفي 3 جويلية 1991 وقعت الجزائر إتفاقية مع صندوق النقد الدولي ثم إتفاق ستاندباي في أفريل 1994 أدى بالدولة إلى الإلغاء التام للدعم في نهاية 1995 (إلى الخبز والحليب).

المطلب الثاني: أثر الدعم الفلاحي

أولا: أثر إلغاء الدعم الفلاحي

لقد ظهرت آثار إلغاء الدعم الفلاحي على كل مايلي:¹

1- على أسعار وسائل ومستلزمات الإنتاج: عرفت أسعار جميع مستلزمات الإنتاج (بدور، أسمدة...) إرتفاعا متواصلا منذ بداية سنة 1983 ليصبح الإرتفاع مهولا مع بداية سنة 1991 التي إقترح فيها إلغاء

¹ رايح زبيري، مرجع سابق، ص ص 203-205

الدعم نهائيا والانتقال إلى الأسعار الحقيقية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي 97% كما يظهر في الجدول التالي:

جدول(3-1): تطور أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحية

الوحدة: ألف دج

92	91	90	89	88	87	86	85	84	83	السنوات البيان
554	273	259	215	192	190	190	183	133	133	بذور الحبوب
434	239	219	205	188	175	175	175	120	120	بذور البقول الجافة
220	173	143	143	143	138	137	118	114	100	شتلات الفواكه
648	681	266	221	221	202	181	147	103	95	الأسمدة
331	202	148	126	126	124	117	106	92	90	أغذية الدواجن
375	228	188	170	170	155	155	108	100	100	أغذية المواشي

المصدر: رابح زبييري، مرجع سابق، ص211

كما شهدت أسعار وسائل الإنتاج (آلات، معدات...) إرتفاعا حادا وبمعدات أكبر من أسعار مستلزمات الإنتاج الوسيطة بحيث تم رفع أسعار معظم أنواع العتاد الفلاحي مرتين خلال سنة 1991، مما جعل المؤسسة الوطنية للإنتاج العتاد الفلاحي تشكو من كساد منتوجاتها التي لم تعد أسعارها في متناول القدرة الشرائية للفلاحين رغم حاجتهم الماسة إليه والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3-2): تطور أسعار وسائل الإنتاج الفلاحية

الوحدة: ألف دج

92	91	90	89	88	87	86	85	84	83	السنوات البيان
1062	747	561	329	242	242	198	133	133	100	جرارات
1075	1075	568	379	316	316	241	192	192	100	آلات حصاد والدرس
1037	1037	958	545	454	454	283	223	223	100	آلات البذور والتسميد
823	823	761	433	361	361	255	210	210	100	عتاد الخدمة
233	557	249	209	240	240	183	146	146	100	عتاد العلاج

المصدر: رابح زبييري، مرجع سابق، ص 211

2- على التمويل والقروض الفلاحي: ترجم تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة على مستوى التمويل بالإجراءات التالية:

أ- حصر التمويل بقروض الخزينة من 1987 في الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار إكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح الفلاحي للمناطق الجبلية أما تمويل المستثمرات فأصبح يعتمد على الموارد الخاصة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أصبح يتعامل معها وفق قواعد تجارية محصنة ترتب عنها إنخفاض مستمر في القروض الممنوحة والمخصصة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): تطور لبرامج الإستثمارات الفلاحية المدعمة

الوحدة: هكتار

السنوات	1999-1998	2000	الفروق
البيان			
الري	-	62,365	-
تكثيف الحبوب	180,000	544,326	364,326
زراعة الزيتون	10,762	36,336	25,574
زراعة الحمضيات	3,639	8,432	7,793
زراعة الكروم	4,974	26,438	21,464
أنواع أخرى	5,841	49,659	43,818

المصدر: رابح زبيري، مرجع سابق، ص 212

ب- وفق العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية التي عرفت إبتداء من 1990/05/02 إرتفاعا عنيفا ومفاجئا بحيث أصبحت تتراوح بين 4% و6% لجميع أنواع القروض خلال الفترة 1986 - 1990

2- على الجباية الفلاحية: بعد إعفاء السنوات طويلة من الجباية، شهد قطاع الإنتاج الفلاحي تطبيق ضريبي مباشر على دخل المستثمرات أنشأها قانون المالية لسنة 1984 في شكل مساهمة وحدة فلاحية بمعدل 4% من الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 60 ألف دج، وفي مجال الجباية الغير مباشرة أخضعت جميع وسائل ومستلزمات الإنتاج الفلاحية لإتاوة جزافية وأخرى جمركية بنسبة 2% و 4% على الترتيب حسب الحالات وتبعا للأحكام قانون المالية (حقوق الجمارك)، مما أدت هذه الأحكام والقوانين إلى صعوبة جمة وإقران هذه القوانين من الرسوم بالتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار في بداية التسعينات وإرتفاع الأسعار العالمية أدى إلى تضخم مهول لتكاليف الإنتاج الفلاحي حيث لم يسمح لكثير من الفلاحين الوصول إلى جزء هذه الوسائل.

4- على إستخدام تقنيات ومستلزمات الفلاحة العصرية: يظهر أثر إلغاء الدعم على إستخدام المستلزمات الفلاحة العصرية من خلال المؤشرات التالية:

- إنخفاض متوسط كمية الأسمدة المستعملة سنويا 517 ألف طن خلال 1986/08/04 إلى 290 ألف طن خلال 1992-1994.
- إنخفاض نسبة البن المحسنة من نوع البن المسلمة للفلاحين من 56% خلال الموسم 81/80 إلى 27% خلال 1994/1993
- إنخفاض نسبة المساحة المزروعة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة من 47.1% خلال 87/83 إلى 40.9% خلال 1993/1990.

ثانيا: أثر العودة إلى الدعم الفلاحي

نتيجة للآثار السلبية الناتجة عن إلغاء الدعم الفلاحي والإستجابة لنداء الفلاحين قررت الدولة العودة إلى دعم القطاع الفلاحي وفق سياسة جديدة تقوم على مبدأ توجيه الدعم مباشرة للفلاحين المنتجين عوض تقديم الدعم للجميع وهذا يظهر من خلال مايلي:¹

1- تخفيض نسب الفوائد على القروض: بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص مبلغ مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15.5% للقروض القصيرة الأجل و17.5% للقروض المتوسطة والطويلة الأجل على أن يتحمل الفلاح المقترض 8% و6% على الترتيب ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين (في جويلية 94 وماي 97) وتحمل لجزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك، أما في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم توسيع وتكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDR ليشمل هذا الصندوق منح القروض بدون فوائد وتقديم إعانات نهائية للفلاحين الذين يلتزمون بإنجاز برامج ونشاطات تتدرج في المحاور التالية:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروع.
- تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.

¹رايح زبيري، مرجع سابق، ص 207-209

- إستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم.

2- إنشاء صناديق متخصصة للدعم: من بين آثار العودة إلى الدعم الفلاحي تم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها 09 صناديق متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي، حيث تتلقي سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة تقوم بصرفها كدعم على الفلاحين و الجدول رقم (3-3) يبين تطور الدعم للفلاحة عبر هذه الصناديق.

3- الإعانات (الإعفاءات) الجبائية وشبه الجبائية: في إطار تشغيل الشباب وتشجيعه على إمتحان النشاط الفلاحي قامت الدولة بتقديم تسهيلات جبائية وشبه جبائية للمؤسسات المصغرة والوحدات الفلاحية المتخصصة وذلك من خلال مرحلتي تنفيذ المشروع كمايلي:

أ- خلال تنفيذ المشروع: يستفيد أصحاب المشروع من

- الإعفاء من TVA لشراء تجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.

- تطبيق المعدل المنخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية لـ 8% على الإكتسابات العقارية.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات وإضافات البناءات.

ب- خلال مرحلة إستغلال المشروع: يستفيد المشروع إبتداء من تاريخ إنطلاقه لمدة تمتد من 3 إلى 6 سنوات من التسهيلات التالية:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

- الإستفادة من 7% المعدل المنخفض لإشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسة المصغرة.

المبحث الثاني: المستفيدون من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

تختلف الإستفادة من المخطط حسب النشاط المستفيد من الدعم و الأشخاص المستفيدين منه وهذا ماسوف يتم إضاحه في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق هي النشاطات القائمة على مايلي:¹

1- تطوير الإنتاج والإنتاجية: وذلك من خلال

- أشغال تحضير التربة.
- أشغال تهيئة وحماية التربة.
- إقتناء المدخلات الزراعية (البذور، الشتائل، الأسمدة...).
- إقلاع أو إحياء المزارع القديمة.
- عمليات التطعيم.
- المنح عند الإنتاج أو عند جمع المنتوجات الفلاحية.
- إقتناء وسائل النقل الخاصة.
- إقتناء العتاد أو الأجهزة الخاصة بتربية الحيوانات.
- تهيئة التربة أو بناء وتجهيز الهياكل المتخصصة.

2- تثمين المنتوجات الفلاحية:

- إنجاز أو تحديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية.
- إقتناء عتاد على مستوى المستثمرة (الفرز، التجفيف التخزين الأولي...).

3- تسويق، تخزين، توظيف، تصدير:

- إنجاز هياكل التخزين.
- إنجاز هياكل متخصصة.
- أجهزة الفرز والتوظيف.

¹كتفي سلطنة، مرجع سابق، ص ص 18 - 21

- أجهزة الذبح والتقطيع.

- الدعم عند التصدير.

4- تطوير الري الفلاحي:

- تجنيد الموارد المائية (تنقيب الآبار، حواجز مائية ...).

- جلب الطاقة الكهربائية.

- أجهزة الضخ و الصقي.

- إحداث الهياكل الوسيطة للتخزين.

- تهيئة شبكة توزيع المياه الزراعية.

5- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية:

- إحداث هياكل الحفظ المتخصصة.

- إحياء أو إحداث مشاتل.

- إنجاز هياكل متخصصة للإنتاج البذور والشتاتل والحيوانات.

- المنح عند الإنتاج.

6- المخزون الأمني للإنتاج الزراعي والبذور والشتاتل:

- مصاريف التسيير والتخزين.

7- حماية مداخل الفلاحين:

- الإعانة للتكفل بالفوارق المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية.

- تطوير النشاطات الفلاحية التكميلية على مستوى المستثمرات من أجل تنويع وضمان موارد المداخيل.

8- دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة:

- المحروقات

- الطاقة الكهربائية.

9- تخفيض نسبة فوائد القروض الفلاحية:

- قروض الإستثمار (إستصلاح الأراضي، صرف المياه، والتطهير، أعمال التربة....).
- قروض الإستغلال (تربية النحل، إنتاج البذور والشتائلإلخ).

10- تأطير الأشغال:

- دراسة الجدوى.
- التكوين المهني.
- الإرشاد الفلاحي.
- متابعة تنفيذ المشروع.
- مصاريف تسيير الصندوق.

المطلب الثاني: المستفيدون من الدعم في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

أولا: المستفيدون من الدعم

يستفيد من الدعم الفلاحي في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية من له علاقة بمايلي:¹

- الفلاحون والمربون فردية أو جماعية.
- المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي التي تساهم في نشاطات الإنتاج التحويل والتسويق والتصدير للمنتجات الفلاحية والمنتجات الزراعية الغذائية.
- لا يؤهل الإستفادة من الدعم إلا المشاريع المندرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية المقرر من قبل الوزارة وذلك علاوة على الشروط الخاصة بالراغب في دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

¹المادة رقم 02- 03 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000

ثانيا: مراحل الإستفادة من الدعم¹

❖ **المرحلة الأولى:** طلب الإلتحاق بالبرامج الفلاحية وإعانة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي يتضمن مايلي:

- طبيعة و مبلغ الدعم الملتمس وكذا بيان وصفي للمستثمرة.
- وثيقة تثبت صفة المستثمر الفلاحي أو ما يثبت صفة مسير أو مدير المستثمرة الفلاحية أو المؤسسة العمومية أو الخاصة (بطاقة الفلاح).
- دراسة تقنية والاقتصادية لجدوى المشروع التنموية.

❖ **المرحلة الثانية:** إيداع الملف لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا ويسلم للمعنى وصل إيداع لذلك.

❖ **المرحلة الثالثة:** يقوم رئيس القسم الفرعي بدراسة الملف والحكم على مدى مطابقة للتنظيم المعمول به وحول جدوى المشروع، عما يمكنه إجراء بعض التعديلات والتصحيحات التي يراها مناسبة للإستفادة من عملية الدعم وهذا مع صاحب المشروع.

❖ **المرحلة الرابعة:** ثم يقوم رئيس القسم الفرعي بإيداع الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية في أجل لا يتعدى 8 أيام من تاريخ إيداعه.

❖ **المرحلة الخامسة:** يقوم رئيس القسم الفرعي للفلاحة بتقديم الملف والدفاع عنه أمام اللجنة التقنية الولائية(رئيس القسم الفرعي للفلاحة، رئيس المصلحة المكلفي بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، محافظ الغابات، مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية) يرأسها مدير المصالح الفلاحية.

❖ **المرحلة السادسة:** تفصل اللجنة الولائية في الرفض أو قبول الملف ففي حالة قبوله يتم تبليغ هذا القرار لرئيس القسم الفرعي للفلاحة وكل أعضاء اللجنة وذلك من طرف مديرية المصالح الفلاحية بصفتها رئيسا لهذه اللجنة.

❖ **المرحلة السابعة:** يقوم بعد ذلك رئيس القسم الزراعي للفلاحة بإيداع صاحب الملف بقرار اللجنة التقنية بقبولها لملفه و يطلب منه الحضور لتوقيع في دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية

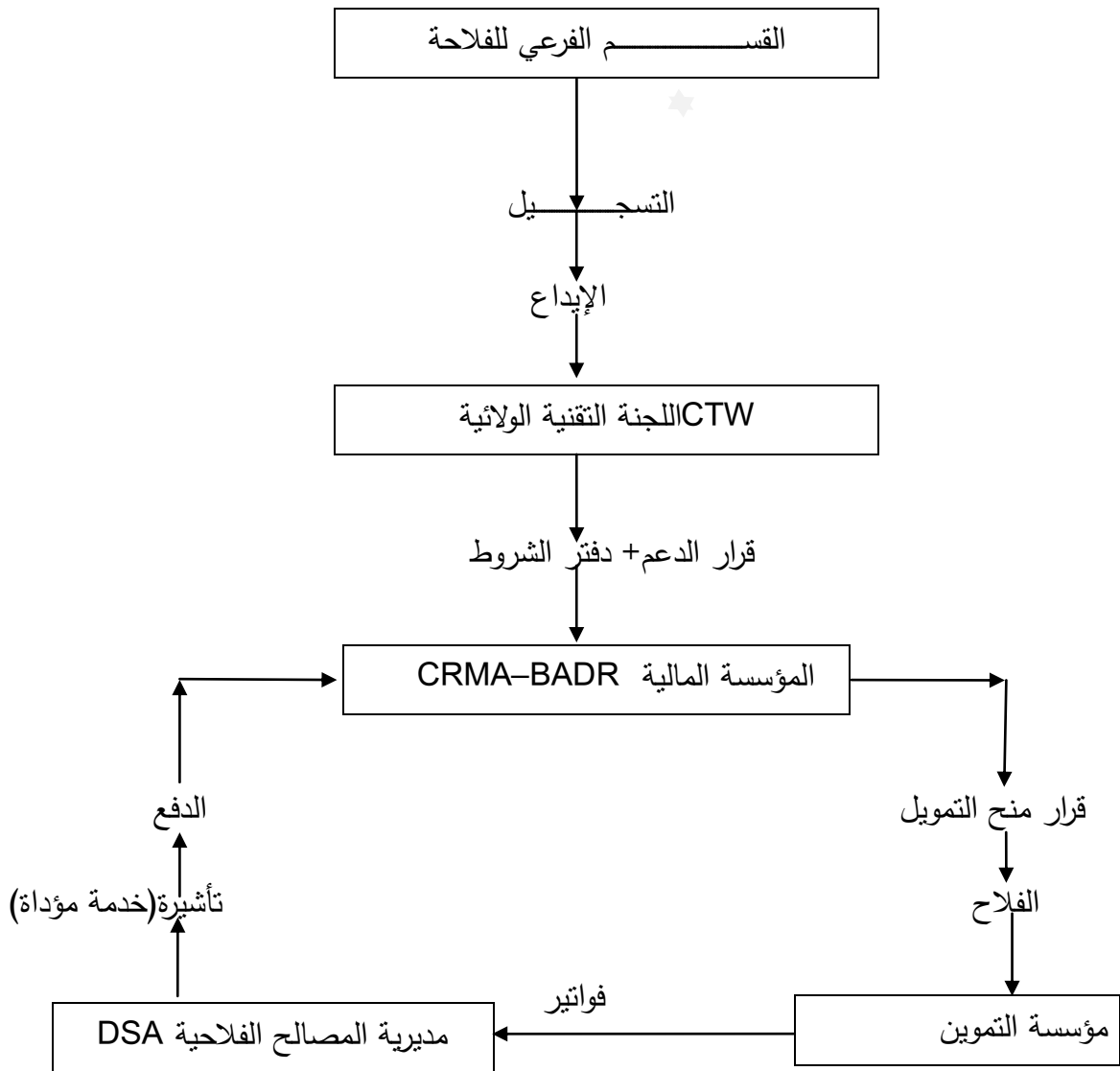
¹المادة رقم 04 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000

وتحدد حقوقه وواجباته التي يجب عليه التقيد بها، وكذا تكلفة الأعمال المقرر إنجازها وكذا مبلغ دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

❖ **المرحلة الثامنة:** ترسل نسخا من دفتر الشروط الموقع وقرار منح الدعم إلى الصندوق الوطني المختص إقليميا وإلى رئيس القسم الفرعي الفلاحي من أجل التكفل بها.

❖ **المرحلة التاسعة:** تقوم الصناديق الجهوية للتعاقد الفلاحي بعمليات الدفع للمستفيدين في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ إستلام الوثائق.

الشكل رقم (3-1): مخطط تقديم الدعم



المصدر: كتفي سلطانة، مرجع سابق، ص 33

ثالثا: ملف الإستفادة من الدعم

للإستفادة من الدعم يقوم الفلاح أو المستفيد بدفع الوثائق المطلوبة إلى المصلحة الموكلة بتقديم الدعم وتكون هذه الوثائق حسب نوعية النشاط المستفيد من الدعم، حيث تمثل الوثائق التالية ملف الإستفادة من الدعم للمستثمر فلاحية وهي:¹

- طلب الدعم
- بطاقة الفلاح
- بطاقة فنية للمستثمر
- مخطط القطعة
- الملكية
- تقرير حول المستثمر
- فواتير شكلية

بمأن الدعم الفلاحي ليس هو الآلية الوحيدة التي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي، فإن هناك آلية أخرى تتمثل في القروض البنكية ومن بين هذه الأخيرة قرضي الرفيق والتحدي.

حيث جاء في قرار وزارة الفلاحة إعتقاد صيغة "قرضي الرفيق" و "التحدي" بمثابة شكل من التمويل لفائدة مربّي المواشي والفلاحين في إطار ما أصبح يعرف بـ "برنامج مرافقة نشاط المستثمرين الفلاحين" وإعادة الإعتبار للمزارعين الحقيقيين، وأوكلت الوزارة عملية منح قرض التحدي الذي حددت مدته بسنة واحدة قابلة للتجديد بشروط، إلى كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري على أن تتكفل الوصاية بتحمل دفع الفوائد البنكية، ويتوجه "قرض الرفيق" إلى الفلاحين ومربي المواشي والأغنام "الموالين" بصفة فردية سواء كانوا منخرطين في تعاونيات أو تجمعات أو وحدات الخدمات الفلاحية أو ممارسين لأنشطة تخزين المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك، أما بالنسبة لـ "قرض التحدي" فهو يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للأماكن الخاصة

¹مديرية المصالح الفلاحية، بسكرة، 2013

أو الأملاك الخاصة للدولة والذي حددت مدته بـ 07 سنوات لا تتجاوز قيمته مليون دينار لكل هكتار، وأيضاً تتكفل الوصاية بتحمل دفع الفوائد البنكية، حيث يعتبر كل منهما شكل من أشكال الإعانة والمساعدة للفلاحين.¹

المبحث الثالث: واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على القطاع الفلاحي

في إطار دعم الإنتاج الوطني وتقليص الفاتورة الغذائية وظفت الدولة المزارع كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية، وتولي عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، ولهذا فإن التغييرات التي أدخلت مؤخراً على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخطط لبلوغ الأهداف المرجوة في تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الإنتاج الفلاحي

يظهر أثر المخطط على الإنتاج الفلاحي من خلال الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني

أولاً: الإنتاج النباتي

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموماً، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيراً. حيث يضم هذا الانتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية أهمها الحبوب بأنوعها والبقوليات بأنوعها إضافة إلى مجموعة الخضر والفواكه إلى جانب الزراعات الصناعية.²

¹<http://www.djelfa.info/ar/enquete/author/gouissem/> 15/04/2013 h23: 43

²قوزية غربي، مرجع سابق، ص119

حيث يظهر لنا من خلال الجدول التالي مردودية الحبوب خلال الفترة 1989-2004

الجدول رقم (3-4): مردودية الحبوب خلال فترة 1989-2004

الوحدة قنطار/هكتار

النوع السنة	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	ذرة البيضاء	ذرة	المجموع
89/88	8.1	7.3	7.5	5.3	25.2	15.1	7.6
90/89	6.4	6.1	7.6	5.0	16.6	16.5	6.9
91/90	10.8	10.9	11.6	9.7	24.2	19.2	11.1
92/91	10.1	9.5	9.0	7.5	40.0	22.8	9.4
93/92	8.2	7.8	6.3	5.4	50.0	12.5	7.4
94/93	8.2	7.3	6.5	4.7	---	4.5	7.5
95/94	10.1	6.2	7.1	7.2	12.7	16.1	8.3
96//95	12.8	13.7	14.0	11.5	14.8	17.2	13.4
97/96	7.7	8.8	7.2	6.7	40.0	21.4	7.8
98/97	8.8	9.0	7.5	7.7	24.5	17.2	8.5
99/98	10.1	11.8	10.9	8.5	27.0	22.4	10.7
00/99	8.9	9.7	7.6	5.6	69.5	36.2	8.8
01/00	11.1	11.1	11.1	8.8	27.8	27.2	11.1
02/01	11.6	9.4	10.3	7.5	33.5	33.5	10.6
03/02	14.2	14.9	15.6	10.9	26.4	28.8	14.7
04/03	15.3	7.9	13.2	12.03	43.3	31.7	13.4

المصدر: فوزية غربي، مرجع سابق، ص 132

نلاحظ من خلال الجدول إختلالا وتذبذبا كبيرا من سنة إلى أخرى حيث سجلت فترتي 89-90 و 92-93 أقل نسبتيين وهما على التوالي 6.9 قنطار في الهكتار و 7.4 قنطار في الهكتار وهذا يعود لأسباب عديدة سادت هذا

القطاع خلال هذه الفترة ومن أهمها عدم الإهتمام الكامل بالجانب الزراعي لأنها كانت تتميز بعدم الإستقرار مما أدى بها إلى إهمال هذا القطاع، أما بالنسبة للفترة التي حققت أكبر نسبة أي إرتفاعا مقبولا هي الفترة (95-96) و(2002-2003) و(2003-2004) وهذا على التوالي 13.4 قنطار في الهكتار و14.7 قنطار في الهكتار و13.4 قنطار في الهكتار ويعود هذا الإرتفاع للأسباب التالية:

ففي الفترة (95-96) إهتمت الدولة بهذا القطاع، حيث عرف إنتعاشا خلال هذه الفترة منذ بداية (91 إلى غاية 99) حيث قدرت هذه النسبة ب 3.86% سنويا نتيجة تسجيل إرتفاع في الإنتاج النباتي 5.42%، أما بالنسبة للفترتي (2002-2003) و(2003-2004) هذا عائد إلى تبني الدولة للمخطط الوطني. ومن النتائج التي حققها المخطط خلال هذه الفترة مايلي:¹

- غرس مساحة 382000 هكتار.
- إعادة تأهيل وعصرنة مايقارب 307000 مستثمرة فلاحية.
- إرتفاع المساحة المسقية بتقنية التقطير من 15% إلى 30% من مجموع المساحة المسقية

أما فيما يخص المنتجات النباتية الأخرى مثل (البطاطا، الطماطم، البصل) فتظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور الإنتاج و الإنتاجية و المساحة لبعض المحاصيل للفترة (1989-2004)

(وحدة المساحة: ألف هكتار، وحدة الإنتاج: ألف قنطار، وحدة الإنتاجية: قنطار/الهكتار)

البصل			الطماطم			البطاطا			البيان السنة
إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	إنتاجية	إنتاج	مساحة	
78	1730	22	164.4	2959	18	67.3	8085	120	90/89
127	3175	25	165.9	3153	19	90.5	10773	119	91/90
96.4	2506	26	165.4	2813	17	106.1	11575	107	92/91
114.1	2511	22	202.6	3039	15	110.9	10652	96	93/92
112.7	2479	22	189.4	2462	13	95.4	7159	75	94/93
120.7	3140	26	190.2	3044	16	136.6	12000	88	95/94
125.1	3129	25	176.2	2819	16	135.3	11500	85	96/95
130.2	3517	27	219.6	3294	15	141.4	9475	67	97/96
145.4	3926	27	197.9	3167	16	159.4	11000	69	98/97
136.5	3825	28	190.1	3612	19	153.2	9961	65	99/98
121.4	3175	26	200.8	3414	17	165.4	32076	73	00/99
14.8	4285	30	219.7	3735	17	146.5	9672	66	01/00
149.2	4478	30	223	4014	18	182.6	13334	73	02/01
168.2	5551	33	240.4	4569	19	211.2	18799	89	03/02
188	6582	15	269.5	5122	19	203.9	1896.2	93	04/03

المصدر: فوزية غربي، مرجع سابق ص156

نلاحظ من تحليلنا للجدول مايلي:

- بالنسبة للبطاطا: عرفت السنوات 2002، 2003، 2004 إرتقاعا كبيرا وهذا على التوالي 13334 ألف قنطار، 18799 ألف قنطار، 18962 ألف قنطار وهذا نظرا للمساحة المخصصة لهذا المنتج خلال هذه الفترات على التوالي 73 ألف هكتار، 89 ألف هكتار، 93 ألف هكتار وهذا نظرا لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال هذه الفترة.

وقد عرفت الفترة (91-92) هي الأخرى إرتقاعا كبيرا من خلال كمية الإنتاج التي حققتها وهي 11575 ألف قنطار وبالنسبة للمساحة المزروعة المخصصة لهذا الإنتاج من خلال 107 ألف هكتار، وهذا يعود للإنتعاش الذي عرفه القطاع خلال هذه الفترة.

- بالنسبة للطماطم: السنوات التي عرفت تطور كبير في إنتاج الطماطم هي السنوات 2002، 2003، 2004 وهي على التوالي 4014، 4569، 5122 وهي تعد فترات تطبيق للمخطط الوطني، حيث عرفت فترة (1999 إلى غاية 2001) إرتقاعا طفيفا وكان على التوالي 3612 ألف قنطار، 3414 ألف قنطار، 3735 ألف قنطار وهذا يعود لسبب وحيد وهو بداية تطبيق المخطط أي أن الإنتاج لم يصل بعد إلى الرقم المطلوب وهذا نظرا لعدم إتساع البرامج التنموية.

- بالنسبة للبصل: فالسنوات التي عرفت إرتقاعا في مستوى الإنتاج هي 2001، 2002، 2003، 2004 وهي على التوالي 4285 ألف قنطار، 4478 ألف قنطار، 5551 ألف قنطار، 6582 ألف قنطار وهذا بسبب الدعم المقدم خلال هذه السنوات للفلاحين نتيجة لتطبيق المخطط.

أما بالنسبة لبعض المنتجات الأخرى فقد عرفت سنة 2005 إرتقاعا في المساحة الصالحة للزراعة التي إزداد حجمها بحوالي 40 ألف هكتار وإزدادات مساحة الأشجار المثمرة 41 ألف هكتار منذ شهر جانفي 2004، وفيما يخص المناطق الرعوية فقد إستقادت بين جانفي 2009 وجوان 2010 من حوالي 50 ألف هكتار من المغروسات الجديدة وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية، كما تم إعادة تأهيل 6000 مستثمرة فلاحية خلال نفس السنة.¹

¹ عمر جنينة ومديحة بخوش، ملقي دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-

ثانيا: الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية إحتياجات الإستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة وأهم ماتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل بالإضافة إلى الأسماك والدواجن.¹ حيث يوضح الجدول الموالي أهم التطورات الإنتاج الحيواني خلال الفترات 2003، 2004، 2005

الجدول رقم (3-6): الإنتاج الحيواني للسنوات (2003-2004-2005)

(الوحدة: ألف رأس، ألف طن)

النوع	2003	2004	2005
بقر محلي	64269	64530	62460
الإبل	24998	27320	26860
أغنام	1739700	1829330	1890910
ماعز	335800	345018	359000
لحوم حمراء	11008	8480	7795
لحوم بيضاء	15200	15330	16257
حليب	158800	170910	168211
عسل	221	279	299

المصدر: فوزية غربي، مرجع سابق، ص 173

من خلال ملاحظتنا للجدول السابق قمنا بالتحليل التالي:

السنة التي تميزت بأكبر إنتاج حيواني هي سنة 2005 والمتمثل في الأغنام بقيمة 1890910 رأس ثم تليه المرتبة الثانية سنة 2004 بقيمة 1829330 رأس أي بفارق يقدر ب 61580 رأس أما الإنتاج الذي إحتل المرتبة الثانية خلال هذه السنوات هو الإنتاج الحيواني المتمثل في الماعز حيث إحتلت نفس السنة المرتبة

¹ فوزية غربي، مرجع سابق، ص 171

الأولى في هذا الإنتاج الذي قدر بـ 359000 رأس لسنة 2005 ثم تليها 2004 بـ 345018 رأس و 2003 بـ 335800 رأس.

حيث احتل إنتاج الحليب المرتبة الثالثة في هذا الجدول فكانت الأولوية لسنة 2004 هذه المرة بمقدار 170910 لتر ثم تليها 2005 و 2003 على التوالي 168211 لتر و 158800 لتر أما المنتج الذي عرف أقل نسبة هو منتج العسل والذي قدر على التوالي 221 لتر لسنة 2003 و 279 لتر لسنة 2004 و 299 لتر لسنة 2005 وهذا لعدم الإهتمام الكافي بهذا المجال.

المطلب الثاني: دور الناتج الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام (piB)

قد عرف الاقتصاد الوطني انتعاشا سنة 2009 حيث سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو قدرها 2.4 % وهي نفس النسبة التي سجلت سنة من قبل بينما يمثل هذا المعدل نسبة النمو المسجلة على مستوى العالم العربي كله خلال سنة 2008 وذلك رغم آثار الأزمة الاقتصادية، حسبما أكده ملحق لبيان السياسة العامة للحكومة. وكان وراء الانتعاش الذي شهده الاقتصاد الوطني سنة 2009 النتائج الاستثنائية التي حققها القطاع الزراعي في الموسم الماضي بعد موسم صعب في 2008 . وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 9.3% من القيمة المضافة الإجمالية. وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20 % سنة 2009 بفضل المردودية التي عرفها إنتاج الحبوب الذي بلغ 61.6 مليون قنطار مقابل 5.3 % سنة 2008 و 5 % في 2007 و 4.9% في 2006 و 1.9 في 2005.¹

المطلب الثالث: مستقبل الأمن الغذائي

من أجل ضمان الأمن الغذائي أكد وزير الفلاحة رشيد بن عيسى على أهمية التجديد الريفي في ترقية المناطق الجبلية حيث أشار أن هذه المساعي تهدف إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وهي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:²

- تعميم مخططات التنمية لتشمل كافة التراب الوطني دون إستثناء أو تمييز.

¹ عمر جنينة ومديحة بخوش، مرجع سابق، ص 8

² <http://www.Radialgerie.dz> 9/06/2010 h 10 : 54

- إكتشاف قوى وقدرات كل منطقة مستهدفة بغرض مراعاة خصوصياتها وتميمتها.

- العناية بالتنمية الريفية لأنها تمثل مستقبل البلاد.

ورأى وزير الفلاحة أن هذا ما ينبغي تلقينه للشباب لتشجيعهم على العودة إلى خدمة الأرض.

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي¹

أولاً: تقدير الفجوة الغذائية

نعني بالفجوة الغذائية هي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا بل يسعى إلى إشباعها عن طريق الإستيراد من الخارج ويتم تقديرها بقياس الفرق بين حجم المنتوجات الغذائية القادمة من الخارج (الواردات) والصادر منها.²

الجدول رقم (3-7): الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتوجات الغذائية لسنة 2008

الوحدة: ألف دولار

المنتوج الغذائي	الواردات	الصادرات	معدل التغطية (%)
اللحوم	173625	0	0.00
الحليب ومشتقاته	1293872	2964	0.23
بعض الخضر	191322	6292	3.29
فواكه طازجة وجافة	159022	20208	12.71
قهوة وشاي وعقاقير	328223	7	0.00
زيوت والدهون	747564	12445	1.66
مصبرات الخضر والفواكه	55366	689	1.24
التبغ	198007	2500	1.26

المصدر: بن تقات عبد الحق، دورالتسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص190

¹ زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010، ص209

² عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة مستغانم، الجزائر، 2010، ص29

من خلال تحليلنا لجدول السابق نجد أن المنتجات التي تعاني من الفجوة الغذائية هي اللحوم، الحليب ومشتقاته، بعض الخضراوات، القهوة والشاي والعقاقير، الزيوت والشحوم.... إلخ.

ونلاحظ كذلك أنه هناك مساهمة فعالة لبعض المنتجات الغذائية في قيمة الصادرات، فساهمت المشروبات بنسبة 24.4% من قيمة إجمالي الصادرات، ثم تأتي في المرتبة الثانية مساهمة منتجات الفواكه الطازجة بنسبة 16.1% من إجمالي الصادرات.

ثانيا: نتائج الأمن الغذائي

- إن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء حيث أن الواردات الغذائية تتزايد سنة بعد أخرى حيث أنها إنتقلت من 1984.8 مليون دولار في عام 1980 إلى 2600.2 مليون دولار في عام 1996 ثم 3007.44 مليون دولار عام 2006 ولقد أدى هذا إلى زيادة الفجوة الغذائية من 1864.5 مليون دولار عام 1980 إلى 2886.4 مليون دولار عام 1994 ثم إنخفضت إلى 2464.4 مليون دولار عام 1996 ثم بلغت 3580.25 مليون دولار عام 2006 أي بمعدل سنوي قدره 3.9% لفترة (1980-2006).¹

- على الرغم من كل المقومات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي في الجزائر إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الإكتفاء الذاتي فمنذ 2005 والجزائر تصنف ضمن قائمة الدول الأكثر إستيرادا للغذاء، ففي سنة 2001 قدرت نسبة الواردات الغذائية ب 20% من إجمالي الواردات بعدما كانت 2010 تقدر ب 16% وفي 2012 صنفتها تقرير دولي حول الأمن الغذائي في المرتبة 73 من 107 دولة شملها التصنيف.²

¹ عامر عامر أحمد، مرجع سابق، ص32

² حلومي عبد القادر وآخرون، الملتقى الخامس حول الأمن الغذائي في الجزائر (بين الماضي والحاضر والمستقبل)، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، جامعة بوزريعة، يومي 7-8 ماي 2013، ص2

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول الدعم الفلاحي، حيث يعتبر سياسة إنتهجتها الجزائر منذ فترات طويلة للوصول إلى مستوى المواصفات العالمية، لكن هذه السياسة مرت بعدة ظروف جعلت الدولة غير قادرة على مواصلة هذا الدعم. أي إغائه لاسباب عديدة من أهمها إرتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية المستوردة من الخارج وغيرها، كما حاولت الجزائر في الفترات الاخيرة الرجوع إليه من خلال البرامج التنموية المتبعة، التي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث تطرقنا الى أهم المستفيدين من هذا البرنامج.

وقد تضمن المبحث الثالث أثر هذا المخطط على الناتج الخام الداخلي، الإنتاج الفلاحي، الأمن الغذائي، حيث لوحظ أن هذا المخطط حقق عدة تطورات، لكن رغم هذا لم يحقق الإكتفاء الذاتي الزراعي، لعدة أسباب أهمها الإستراتيجية المتبعة في تطبيق هذه البرامج.

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز مدى أهمية القطاع الزراعي في إنعاش الاقتصاد الوطني، وإيضاح المشاكل التي يعاني منها، والتطرق إلى آليات تمويل هذا القطاع التي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها، حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بعدة تطورات بداية من التسيير الذاتي وصولاً إلى البرامج التنموية المتبعة في السنوات الأخيرة، وتم التطرق بالتفصيل في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية لمعرفة أثر هذا المخطط على القطاع، حيث قام هذا البرنامج بتقديم عدة مساعدات للفلاحين وهذا من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم الخارجي وتحقيق الأمن الغذائي إلا أن هذا الأخير لم يحقق بعد استقراراً إيجابياً وهذا لعدة أسباب من أهمها سوء التسيير والإستراتيجية الداعمة لهذا القطاع.

❖ اختبار فرضيات البحث:

- تكمن أهمية التمويل في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لأن نجاح المسير في اختيار التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي أكيد لنجاح سياسة التمويل المنتهجة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- إن عدم تشابه كل من حجم المبالغ المقدمة والأغراض من استخدامها وفترات تسديدها يؤدي إلى عدم تشابه الضمانات المقدمة لأن تقديم قرض طويل الأجل ليس مثل تقديم قرض قصير الأجل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا ما تثبتته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية... الخ وصولاً إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات الأخيرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي، ومن بين هذه البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- عرف الاقتصاد الوطني استقراراً منذ تطبيق هذا المخطط قدر سنة 2003 بـ7%، لكن رغم هذا مازالت الجزائر تعاني من الأمن الغذائي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.
- حسب الفرضية الخامسة نثبت خطأ الفرضية السادسة.

❖ نتائج البحث:

- تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:
- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.
 - لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الأخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.
 - يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرًا.
 - بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية روح الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين الفلاحيين تجاه الاستثمار الفلاحي، خاصة فيما يخص العقار الفلاحي من خلال طرحه لسياسة منح حق الامتياز، وإضفاء الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة للإنتاج.
 - إن للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية دور مهم في تحقيق تطورات كبيرة على مستوى الإنتاج الزراعي حيث قدر بـ 9.3% من القيمة المضافة الإجمالية.
 - عدم تحقيق الأمن الغذائي وهذا بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.
 - عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي والنظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة.
 - قامت التطورات الأخيرة بتوفير العديد من مناصب الشغل وهذا من خلال توسيع البرامج التنموية لتشمل جميع أقطار الوطن دون استثناء.

❖ التوصيات والاقتراحات:

- بناء على هذه النتائج، فإن توصيات البحث تتمثل فيما يلي:
- إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
 - الاعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلان المكتوبة والمرئية لتحسين المنتج الفلاحي.
 - إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتج زراعي.
 - توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

- حل مشكل العقارات التي تعد مشكل على حساب القطاع الفلاحي وذلك من خلال الحد من الانتقاص العمدي الذي يقوم به الانسان والدولة من بناءات على الاراضي الصالحة للزراعة.
- زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة، وذلك من أجل زيادة حجم الانتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام بالتربة وإقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة.
- التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القرض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسريع وتسهيل معاملات الحصول على القروض الزراعية.

ونرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا البحث على العرف المتفق عليه ووفقا لقواعد منهجية البحث العلمي، والله ولي التوفيق.

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

- 1- أحمد توفيق جميل، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (غير منشورة).
- 2- بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (62-80)، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.
- 3- تايه النعيمي عدنان وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 4- الحاج طارق، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 5- الحمزاوي محمد الخليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000.
- 6- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007.
- 7- خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- 8- دعاله بيله عبد الرحمان، النعماني عبد الفتاح السيد سعد، التمويل الإداري، دار المريح، السعودية، (غير منشورة)، الجزء الثاني، 1993.
- 9- الدين مرسي جمال، عبد الله اللوح أحمد، الادارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 10- السامرائي عدنان هاشم، الإدارة المالية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997.
- 11- السويدي محمد، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- 12- السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 13- السيسى صلاح الدين حسين، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (غير منشورة).
- 14- الشنطي أيمن، شقر عامر، مقدمة في الادارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الأردن، 2007.
- 15- شيحة مصطفى رشدي، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

- 16- صدوق عمر، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- 17- عبد الرحيم يوسف توفيق، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 18- عجام ميثم صاحب، سعود علي محمد، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 19- عطا غنيم حسين، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005.
- 20- فارس علي محمود وآخرون، أسس الإقتراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005.
- 21- كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 22- لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية، 2012.
- 23- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية، 2003.
- 24- محمد عبد العزيز سمير، التأجير التمويلي ومداخله، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 25- محمود الزبيدي حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 26- هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- بن سميحة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) دراسة حالة بنك BADR - وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
- 2- بوشوشة محمد، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006/2007.
- 3- حاجي العلجة، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، 1997.

- 4- حوحو حسينة، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2003/2002.
- 5- دهينة مجدولين، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، آفاق و تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
- 6- رحمانى موسى، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الإنتاج الفلاحي و أثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.
- 7- زويتر الطاهر، إشكالية التشغيل في الزراعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.
- 8- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.
- 9- غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.
- 10- غقال إلياس، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2009.
- 11- لحر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر، الجزائر، 2005/2004.
- 12- لولاشي ليلي، التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005/2004.
- 13- محمد سعيد أمي استيتيه رشا، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999.

❖ الملتقيات العلمية:

- 1- بن سميحة دلال وبن سميحة عزيزة، مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي حول السياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.
- 2- جنينة عمر وبخوش مديحة، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- 3- شعيب بونوة وعلي بودلال، إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، (غير منشورة).
- 4- عبد القادر حلومي وآخرون، الملتقى الخامس حول الأمن الغذائي في الجزائر (بين الماضي والحاضر والمستقبل)، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، جامعة بوزريعة، يومي 7-8 ماي 2013.

❖ المجالات:

- 1- أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 2003.
- 2- خليل خميس، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، 2011.
- 3- زبيري رابح، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003.
- 4- عامر أحمد عامر، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة مستغانم، الجزائر، 2010.
- 5- عبد الحق بن تقات، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
- 6- كريم زمران، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010.
- 7- كمال رواينية، تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007.

❖ النصوص القانونية:

1- المادة رقم 02- 03 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000.

2- المادة رقم 04 من المقرر رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000.

❖ لقاءات:

1- مديرية المصالح الفلاحية، بسكرة، يوم الاثنين أفريل 2013 (مقابلة شخصية).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ Les ouvrages

1- Hocine ben Issa, Algérie Restriction et reformes économique (1979-1993)

❖ Sites Internet

❖ www.minagri-algeria.orgstrategiepnda.htm.opcit

❖ www.filaha44.fr.fm.plan national de développement agricol

❖ [http:// www.djelfa.info](http://www.djelfa.info)

❖ [www.univ- tiaret.dz](http://www.univ-tiaret.dz)

❖ [http://www. Radialgerie. Dz](http://www.Radialgerie.Dz)

فهرس المحتويات

I	الإهداء
II	شكر وعرفان
III	الملخص بالعربية
IV	الملخص بالانجليزية
أ	المقدمة العامة
أ	طرح الإشكالية
أ	الأسئلة الفرعية
ب	فرضيات البحث
ب	أهداف البحث
ج	أهمية البحث
ج	الدراسات السابقة
و	منهجية البحث
و	محددات البحث
و	فترة البحث
و	محتويات البحث
1	الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الفلاحي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التمويل
3	المطلب الأول: مفهوم التمويل وخصائصه
3	أولاً: مفهوم التمويل
4	ثانياً: خصائص التمويل
4	المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل
4	أولاً: مبادئ التمويل
5	ثانياً: أهمية التمويل
6	المطلب الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل وطرق التمويل

6	أولاً: العوامل المحددة لأنواع التمويل
7	ثانياً: طرق التمويل
8	المبحث الثاني: أنواع التمويل
8	المطلب الأول: تصنيف التمويل حسب المصدر
8	أولاً: التمويل الداخلي
9	ثانياً: التمويل الخارجي
10	المطلب الثاني: تصنيف التمويل حسب الغرض
10	أولاً: تمويل الإستغلال
10	ثانياً: تمويل الاستثمار
11	المطلب الثالث: تصنيف التمويل حسب المدة
11	أولاً: التمويل قصير الأجل
13	ثانياً: التمويل متوسط الأجل
15	ثالثاً: التمويل طويل الأجل
23	المبحث الثالث: التمويل الفلاحي
23	المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأنواعه
23	أولاً: مفهوم التمويل الفلاحي
23	ثانياً: أنواع التمويل الفلاحي
27	المطلب الثاني: أهداف وتصنيف التمويل الفلاحي
27	أولاً: أهداف التمويل الفلاحي
27	ثانياً: تصنيف التمويل الفلاحي
30	المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي
32	خلاصة الفصل
33	الفصل الثاني: السياسات التنموية للفلاحة ومشاكلها بالجزائر
34	تمهيد
35	المبحث الأول: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (62-99)
35	المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (62-80)
35	أولاً: مرحلة التسيير الذاتي

39	ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية
41	ثالثا: مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص
44	المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ظل إعادة الهيكلة و المستثمرات الفلاحية
44	أولا: أسباب و نتائج إعادة الهيكلة
45	ثانيا: أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي
46	المطلب الثالث: واقع القطاع الفلاحي و تمويله في ظل الإصلاحات (90-99)
46	أولا: أثر القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (90-99)
47	ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل هذه الإصلاحات
47	المبحث الثاني: واقع الفلاحة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
47	المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(تعريف، أهدافه، أجهزته)
47	أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
47	ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
48	ثالثا: أجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية
51	المطلب الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
51	أولا: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA)
52	ثانيا: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC)
52	ثالثا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA)
52	المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
53	المبحث الثالث: بعض مشاكل وحلول الفلاحة في الجزائر
53	المطلب الأول: مشاكل الفلاحة في الجزائر
53	أولا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية
54	ثانيا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية
54	ثالثا: مشاكل أخرى
55	المطلب الثاني: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر
57	خلاصة الفصل
58	الفصل الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومستقبل الأمن الغذائي بالجزائر

59	تمهيد
60	المبحث الأول: الدعم الفلاحي
60	المطلب الأول: نظرة عامة حول الدعم الفلاحي
60	أولاً: مفهوم الدعم الفلاحي
60	ثانياً: الظروف التي مر بها الدعم الفلاحي
61	المطلب الثاني: أثر الدعم الفلاحي
61	أولاً: أثر إلغاء الدعم الفلاحي
65	ثانياً: أثر العودة إلى الدعم الفلاحي
67	المبحث الثاني: المستفيدون من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)
67	المطلب الأول: النشاطات المستفيدة من دعم الصندوق
69	المطلب الثاني: المستفيدون من الدعم في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA
69	أولاً: المستفيدون من الدعم
70	ثانياً: مراحل الإستفادة من الدعم
72	ثالثاً: ملف الإستفادة من الدعم
73	المبحث الثالث: واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على القطاع الفلاحي
73	المطلب الأول: أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الإنتاج الفلاحي
73	أولاً: الإنتاج النباتي
78	ثانياً: الإنتاج الحيواني
79	المطلب الثاني: دور الناتج الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام (PIB)
79	المطلب الثالث: مستقبل الأمن الغذائي
80	أولاً: تقدير الفجوة الغذائية
81	ثانياً: نتائج الأمن الغذائي
82	خلاصة الفصل
83	الخاتمة
84	إختبار فرضيات البحث
85	نتائج البحث

85	التوصيات والإقتراحات
87	المراجع والمصادر
93	فهرس المحتويات
98	فهرس الجداول
99	فهرس الأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
22	أوجه الاختلاف بين أموال الملكية وأموال الاقتراض	1-1
37	يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	1-2
41	تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967-1990	2-2
44	يوضح مساهمة القطاع العام و الخاص في الإنتاج الفلاحي	3-2
46	تطور الواردات حسب مجموعات الإستعمال، الفترة (87-90)	4-2
54	يبين المساحة المتصحرة و المهدة بالتحصر 2002	5-2
62	تطور أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحية	1-3
63	تطور أسعار وسائل الإنتاج الفلاحية	2-3
64	تطور لبرامج الإستثمارات الفلاحية المدعمة	3-3
74	مردودية الحبوب خلال فترة 1989-2004	4-3
76	تطور الإنتاج والإنتاجية والمساحة لبعض المحاصيل للفترة (1989-2004)	5-3
78	الإنتاج الحيواني للسنوات (2003-2004-2005)	6-3
80	الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتوجات الغذائية لسنة 2008	7-3

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
7	قنوات التمويل المباشر	1-1
7	قنوات التمويل غير المباشر	2-1
8	أنواع التمويل المباشر	3-1
49	الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية	1-2
71	مخطط تقديم الدعم	1-3